مجلة الحقوق

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الإطار القانوني لتأسيس وعمل الشركات المهنية للمحاماة في الكويت بين الواقع والمأمول - دراسة قانونية مقارنة

الدكتور/ محمد سالم الحيحي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

العدد ١ - السنة ٤٧

شعبان ١٤٤٤ هـ - مارس ٢٠٢٣م

الإطار القانوني لتأسيس وعمل الشركات المهنية للمحاماة في الكويت بين الواقع والمأمول دراسة قانونية مقارنة

الدكتور / محمد سالم الحيحي*

ملخص:

هذه الورقة هي دراسة تحليلية مقارنة حول نظرية الشركة المهنية للمحاماة وتطبيقها من قبل التشريعات الكويتية من حيث المفهوم والأهمية والشروط القانونية اللازمة لتأسيس وعمل الشركات المهنية في الكويت في مجال المحاماة. وفقاً لقانون الشركات الكويتي ولائحته التنفيذية والذي يسمح بتأسيس الشركات المهنية من قبل المحامين والأطباء والمهندسين والمحاسبين. علماً بأن الشركة المهنية هي شركة يتم إنشاؤها من قبل شخصين أو أكثر يعملون في نفس المهنة المعترف بها رسميًا ومنظمة من خلال قوانين ولوائح خاصة؛ حيث يتعين على الشركاء استيفاء الشروط والأحكام الرسمية لممارسة مهنتهم. ومن أجل تشجيع تأسيس وعمل شركات المحاماة في الكويت أصدرت الحكومة في عام ٢٠٢٠ لائحة تنظم إنشاء وتشغيل الشركات المهنية للمحاماة. خلال هذه الورقة تم توضيح المفهوم والتصنيف والأشكال وآلية عمل الشركات المهنية للمحاماة في الكويت. خلال المناقشة كذلك تم توضيح معظم المشكلات القانونية التي قد تظهر أثناء التأسيس وأثناء ممارسة هذه الشركات لعملها وتم اقتراح بعض الحلول لكثير من الإشكالات القانونية التي تواجه الشركات المهنية للمحاماة في الكويت.

الكلمات الافتتاحية: شركات المحاماة، والخدمات القانونية، الشركات المهنية للخدمات، الشركات المدنية.

المقدمـــــة:

هذه الورقة تناقش موضوع الشركات المهنية للمحاماة والإطار القانوني لتأسيس وعمل الشركات المهنية للمحاماة في الكويت في ضوء القوانين والتعليمات ذات العلاقة. حيث إن فكرة هذا البحث تبلورت بعد الاطلاع على القرار الوزاري الحديث رقم ١٦١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة في الكويت،(١) وفي نفس

* أستاذ مساعد في القانون التجاري – كلية القانون الكويتية العالمية– دولة الكويت.

* دكتوراه قانون تجاري من جامعة ماكواري الأسترالية، ماجستير قانون تجاري جامعة ويسترن سيدني إستراليا، ماجستير قانون مدني جامعة الحكمة لبنان، بكالوريوس قانون جامعة بيروت العربية. حالياً أستاذ مساعد في القانون التجاري في كلية القانون الكويتية العالمية Email: m.alhihi@kilaw.edu.kw, alhihi.m@gmail.com.

(١) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة في الكويت، قرار وزاري رقم ١٦١ لسنة ٢٠٢٠.

الوقت تم ملاحظة ندرة البحث حول هذا الموضوع في دولة الكويت. وموضوع الشركات المهنية للمحاماة تم تنظيمه والتشجيع عليه في الكويت انسجاماً مع التوجهات العالمية في تأسيس الشركات المهنية لما لهذا النوع من الشركات من أثر إيجابي في تطوير تقديم الخدمات من خلال الجهد الجماعي المنظم على شكل شركة.

يهدف هذا البحث من خلال المنهج التحليلي المقارن للنصوص الواردة في التشريعات الكويتية والقرارات التنظيمية لتوضيح نظرية الشركة المهنية للمحاماة من حيث المفهوم والأهمية والمسؤولية المرتبطة بهذا النوع من الشركات. كذلك يهدف البحث لتوضيح الإطار القانون لكيفية تأسيس وترخيص الشركات المهنية للمحاماة في الكويت والصور التي يمكن للشركة أن ترد عليها الشركة من أجل الوقوف على مكامن الخلل في القوانين والتعليمات التي تنظم تأسيس وإدارة شركات المحاماة في الكويت وما قد يثار من إشكالات قانونية. ومشكلة البحث ومكمن الخلل في تنظيم تأسيس شركات المحاماة في الكويت هو أن القانون الكويتي اعتمد نظاماً هجيناً أو خليطاً يجمع بين القانون المدني وقانون الشركات لإنشاء الشركات المهنية بشكل عام وشركات المحاماة بشكل خاص، وهذا يؤدي إلى نوع من عدم الانسجام بين موضوع الشركة المهنية وشكلها وما يتبعه من اختلاف حدود مسؤولية الشركة والشركاء فيها، بسبب أن الشركات المهنية يمكن أن تكون على عدة صور متباينة عن بعضها البعض. والمشرع الكويتي تبنى نهجاً يختلف عن كثير من الدول، حيث إن أغلبها تنظم الشركات المهنية جميعها من خلال القانون المدني وأنها مدنية، وبالنسبة لقانون الشركات فهو قانون وجد لتنظيم تأسيس وعمل الشركات التجارية، والأصل أن هذا لا ينطبق على الشركات المهنية لأنها لا تمارس أعمالاً تجارية، وأصحاب المهن لا يكتسبون صفة التاجر بصريح القانون التجاري الكويتي.

حيث إن النهج الهجين الذي تبناه المشرع الكويتي في المزج بين القانون المدني وقانون الشركات في إنشاء شركات المحاماة والتي هي في الأصل تمارس عملاً مدنياً قد يثير عدة إشكالات قانونية، من أهمها موضوع تصنيف شركات المحاماة هل هي شركات أشخاص أو أموال، وإشكالية تعدد الصور لتأسيس شركات المحاماة والذي بدوره يؤدي لتباين في آليات تحديد المسؤولية التي تقع على عاتق شركات المحاماة والشركاء فيها. حيث إن التشريع الكويتي لم ينظم الشركات المدنية على عكس الأنظمة القانونية المقارنة والتي نظمت الشركات المهنية ضمن القانون المدني، وذلك انسجاماً مع موضوع الشركة وهي ممارسة أعمال غير تجارية، وذلك لأن المهن لا تعتبر عملاً تجارياً. أما بالنسبة للتشريع الكويتي فقد جعل قواعد وتعليمات تأسيس

الشركات المهنية ضمن القوانين التجارية، على الرغم من أن موضوع الشركات المهنية هو موضوع مدني وليس من المنطق السماح بأن تكون الشركة المهنية على بعض صور الشركات، حيث إن الأصل أن جميع أو بعض الشركاء لابد أن يكتسبوا وصف التاجر مثل شركة التوصية البسيطة أو التضامن؛ بمعنى آخر إن تأسيس وعمل الشركات المهنية للمحاماة في الكويت قد يواجه مشاكل عملية لعدم وجود نظام محدد ينسجم مع نوع الشركة وموضوعها وتعدد الصور للشركات المهنية، وما يترتب على ذلك من اختلاف في حدود المسؤولية للشركة والشركاء.

قد يكون لهذا البحث الفائدة العملية في توضيح الآلية التي يمكن لجمعية المحامين الكويتية اتباعها لتسهيل وتشجيع تسجيل شركات المحاماة في الكويت، ولكون هذا الموضوع جديداً فقد طرح بشكل جدي حديثاً، ولم يتم بحثه بشكل كافٍ بعد صدور القرار الوزاري المنظم لتأسيس شركات المحاماة المذكور أعلاه، وبالتالي. نأمل أن يسلط هذا البحث الضوء على العقبات التي سوف تواجه عملية ترخيص الشركات المهنية للمحاماة في الكويت، ومحاولة للمشاركة لإيجاد بعض الحلول. ولابد من التنويه بأن هذا البحث لا يهدف بشكل رئيسي لبحث موضوع عمل شركات المحاماة وما يرتبط بذلك من مسؤولية إلا ما كان ضرورياً لتوضيح الخلل في البنية التشريعية لتأسيس تلك الشركات حسب القوانين والتعليمات الحالية. بالنسبة للمقارنة ستكون في نقاط مفصلية في موضوع البحث مع القانون الأردني والسوري واللبناني والفرنسي والمصري وغيرها من القوانين العربية، وبسبب قلة المراجع وأيضاً قلة الأبحاث التي كتبت في هذا الموضوع في الكويت سوف يكون تحليل التشريعات والأنظمة هو الأساس المعتمد في هذه الورقة.

هذه الدراسة مكونة من مبحثين: الأول تحت عنوان نظرية الشركة المهنية للمحاماة ويتضمن ثلاثة مطالب: الأول يناقش مفهوم وأهمية الشركات المهنية وأهمية تصنيف الشركات المهنية على أنها شركات مدنية، وآلية ممارسة الشركة المهنية لعملها وما يتبع ذلك من مسؤولية مدنية تقع على عاتق الشركة والشركاء فيها. المبحث الثاني وعنوانه هو التنظيم القانون الكويتي لإنشاء الشركة المهنية للمحاماة ويتضمن ثلاثة مطالب: المطلب الأول حول تصنيف الشركات المهنية للمحاماة في التشريعات الكويتية، المطلب الثاني حول الشروط والإجراءات اللازمة لتأسيس كل صورة من الشركات التي يمكن استخدامها لتكون شركة مهنية للمحاماة، والمطلب الثالث يناقش التصرفات القانونية التي يمكن أن ترد على الشركات المهنية للمحاماة حسب التشريعات الكويتية.

المبحث الأول
نظرية الشركة المهنية للمحاماة

يهدف هذا المبحث إلى توضيح نظرية الشركة المهنية للمحاماة من حيث المفهوم والأهمية، وكذلك توضيح آلية ممارسة الشركة لعملها وما يتبع ذلك من مسؤولية على الشركة والشركاء.

المطلب الأول
مفهوم وأهمية الشركات المهنية للمحاماة

عرف قانون الشركات الكويتي في المادة الثالثة بأن الشركة عقد بين شخصين أو أكثر، بأن يساهم كل منهم في مشروع يهدف لتحقيق الربح بتقديم حصة من مال أو عمل وأن يقتسموا ما ينشأ من ربح أو خسارة.(٢) كذلك أجاز قانون الشركات الكويتي ولائحته التنفيذية تأسيس شركات مهنية يكون غرضها الممارسة الجماعية لشخصين أو لبعض المهن الحرة المنظمة والمنضبطة من خلال قوانين وأنظمة خاصة مثل مهنة المحاماة والطب والهندسة والمحاسبة.(٣) ويمكن تعريف الشركة المهنية بأنها شركة يتم إنشاؤها من قبل شخصين أو أكثر يعملون في مهنة حرة واحدة وتنطبق عليهم شروط وضوابط مزاولتها من أجل ممارسة مهنتهم بشكل جماعي، وأن يكون للشركة عنوان مستمد من غرضها و/أو أسماء الشركاء(٤)

شركات المحاماة ما هي إلا أحد أمثلة الشركات المهنية التي يؤسسها ويمتلكها بالكامل محامون مرخص لهم بممارسة مهنة المحاماة حسب الأصول المرعية في تنظيم هذه المهنة من شروط أكاديمية وتنظيمية لممارسة مهنة المحاماة. والمحاماة هي من ضمن المهن المهمة جداً كأحد أجنحة العدالة ولمواكبة التطور العالمي في ممارسة المحاماة والحاجة لهذه الخدمة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتشعب اختصاصاتها. ومع الانتشار الواسع لشركات المحاماة العالمية وازدياد قدرتها التنافسية واستحواذها على جزء كبير من الخدمات القانونية في كثير من الدول اتخذت الحكومة الكويتية خطوات عملية لتشجيع تأسيس شركات المحاماة، وكان آخرها القرار الوزاري المذكور أعلاه والذي يعتبر

(٢) قانون الشركات الكويتي رقم ١ لعام ٢٠١٦.
(٣) قانون الشركات الكويتي رقم ١ لعام ٢٠١٦، المادة ٨٠.
(٤) قانون الشركات الكويتي المادة ٨٠.

خطوة مهمة في تحديث البنية التشريعية لتقديم الخدمات كمتطلب لتحقيق النهضة الشاملة التي تسعى إليها الدولة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبما يتناسب مع برنامج رؤية كويت جديدة.(٥)

تكمن أهمية مزاولة مهنة المحاماة من خلال شركة مهنية بأن تجعل تقديم الخدمات القانونية أكثر تنظيماً وديمومة وفاعلية بسبب نتيجة التعاون والجهد المشترك المنظم بنصوص قانونية ملزمة، لأن الشركاء ملزمون بتطبيق القوانين والتعليمات الناظمة للشركة كشخص معنوي له كيان مستقل وذمة مالية منفصلة عن شخصية وذمة الشركاء. كذلك من أهم إيجابيات تكوين الشركات المهنية للمحاماة هي أن الشركة في هذه الحالة قابلة للاستمرار والتحسين في نوع الخدمات المقدمة وازدياد الأرباح، وذلك نتيجة تراكم الخبرة والسمعة مع مرور الزمن حتى لو خرج بعض الشركاء أو تغيروا. وكذلك من فوائد تأسيس الشركات المهنية بشكل عام هو تخفيف الأعباء المالية على أصحاب المهن نتيجة تقاسمها بين عدة شركاء بدلاً من أن يتحملها فرد بعينه في حال الممارسة الفردية للمهنة.(٦) الشركات المهنية للمحاماة تمكن أصحابها خصوصاً إذا كان بعضهم حديث التخرج من العمل واكتساب الخبرة وتفادي الأخطاء نتيجة التعاون مع باقي الشركاء من نفس المهنة.(٧) والمنافسة العالمية لشركات المحاماة الوطنية لا تأتي فقط من خلال شركات المحاماة العالمية، ولكنها كذلك تكون من قبل شركات عالمية تعمل في خدمات أخرى مثل شركة المحاسبة والتدقيق العالمية والتي بنفس الوقت تقدم الكثير من الخدمات القانونية المعتادة مثل الاستشارات وصياغة العقود للشركات التجارية أثناء إجراء عمليات التدقيق المحاسبي.(٨)

---

(٥) رؤية الكويت ٢٠٣٥ "كويت جديدة" هي هدف ومخطط تم تبنيه من قبل المرحوم صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، من أجل تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة" لمزيد من التفاصيل يمكن زيارة: https://www.newkuwait.gov.kw/

(٦) الرشيد: جمال عبد، النظام القانوني لتأسيس الشركات المهنية في القانون الأردني، دراسة مقارنة. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك الأردنية ٢٠١٣، ص ٣.

(٧) غصن، علي عصام، الشركات المدنية في القانون اللبناني، دراسة مقارنة، بيروت ٢٠١٠، ص ١٠-١١.

(٨) King'ori, David Wanjohi. "The Impact of the expansion of the big four on the legal services market and mid-sized law firms." (2018)., accessed on 22/6.2021, p 2 & 8.

المطلب الثاني
أهمية اعتبار الشركات المهنية شركات مدنية

على عكس ما هو وارد في القوانين الكويتية، نجد أن الشركات المهنية قد تم تصنيفها في كثير من القوانين المقارنة على أنها شركات مدنية ولا ينطبق عليها وصف التاجر، وذلك مثل القانون الأردني والسوري واللبناني،[٩] وتكون محكومة بنصوص القانون المدني.[١٠] هنا سوف يتم توضيح إيجابيات اعتبار الشركات المهنية شركات مدنية ودواعي تصنيفها كذلك، من خلال توضيح أحكام بعض القوانين التي تتضمن قوانينها المدنية نصوصاً خاصة بالشركات المدنية.

إن الشركات المدنية هي أنواع محددة من الشركات يتم تنظيمها من خلال القانون المدني وتختلف في شروطها وموضوعها عن الشركات المنظمة من خلال القوانين التجارية، ولكن هذا النهج لم يتم تبنيه في التشريعات الكويتية. حيث إن المشرع الكويتي اختلف عن الكثير من القوانين بحيث لم ينظم موضوع الشركات المدنية ضمن القانون المدني، بل جعل جميع الشركات محكومة بالقوانين التجارية، وهذا لا ينسجم مع الفكرة التي تقوم عليها الشركات المهنية والتي يجب أن يكون موضوعها عملاً مدنياً مثل مهنة المحاماة، أي يجب ان ينسجم تصنيف الشركة مع موضوعها. على سبيل المثال نجد أن قانون تنظيم مهنة المحاماة اللبناني أجاز للمحامين المجاز لهم الترافع أمام محاكم الاستئناف بتشكيل شركات مدنية لممارسة مهنة المحاماة؛[١١] حيث إن قانون الموجبات والعقود اللبناني قد نظم الشركات المدنية من خلال المواد ٨٤٦ إلى ٨٥١ وميزها عن الشركات التجارية.[١٢] والقانون المدني الأردني كذلك نظم الشركات المدنية وحدد لها أحكاماً خاصة من خلال المواد ٦١١ إلى ٦٢١.

---

(٩) قانون الشركات السوري مرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، المادة ٦/٧ الشركات المدنية.. هي الشركات التي تؤسس بين شركاء من ذوي الاختصاص والمهن الفكرية أو التي يكون موضوعها مدنياً وتخضع لأحكام القانون المدني وأحكام القوانين الخاصة بها وعقودها وأنظمتها الداخلية). كذلك قانون الشركات الأردني الشركات المدنية قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته لغاية القانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٦، المادة ٧/د/١ نصت على أن: "١. تسجيل الشركات المدنية لدى المراقب بسجل خاص يسمى "سجل الشركات المدنية" وهي الشركات التي تؤسس بين شركاء من ذوي الاختصاص والمهن وتخضع لأحكام القانون المدني وأحكام القوانين الخاصة بها وعقودها وأنظمتها الداخلية".

(١٠) الشمري، طعمة صعفك، الوسيط في شرح قانون الشركات التجارية الكويتي وتعديلاته، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩، ص ٦٣.

(١١) قانون تنظيم مهنة المحاماة اللبناني رقم ٨/ ٧٠ مع تعديلاته، المادة ٨٣.

(١٢) قانون الموجبات والعقود اللبناني الصادر بتاريخ ١٩٣٢/٠٣/٠٩، عدد الجريدة الرسمية ٢٦٤٢، تاريخ النشر ١٩٣٢/٠٤/١١|، الصفحة: ٢-١٠٤.

أن الشركات المدنية غير مقتصرة على الشركات المهنية بل يمكن تأسيس شركات مدنية يكون موضوعها أعمال مدنية أُخرى تحقق فوائد لأصحابها مثل الشركات الزراعية. إن الهدف من تأسيس الشركات المهنية هو الاستفادة من إيجابيات العمل الجماعي وتطبيقه على ممارسة عمل مدني من قبل أصحاب مهنة حرة واحدة تنطبق عليهم شروط وضوابط مزاولتها. والفائدة تكون من خلال تطبيق قواعد العمل الجماعي المنظم والمنضبط من خلال اعتماد قواعد التأسيس والإدارة والشكل للشركات، بحيث يتشكل شخص معنوي مستقل تحت عنوان يستمد من أغراضها وأسماء الشركاء أو أحدهم. وبسبب أن الغرض الأساسي للشركات المهنية هو ممارسة عمل مدني نجد أن كثيراً من القوانين قد صنفت الشركات المهنية على أنها شركات مدنية ونظمتها من خلال نصوص خاصة ضمن القانون المدني؛ ولم تأخذ بذلك النهج القوانين الكويتية بل صنفت الشركات المهنية على أنها من التجار.

إن من أهم المبادئ التي تضبط عمل الشركات المدنية أن علاقة الشركة بالغير ومسؤوليتهم عن ديون الشركة محكومة بنصوص القانون المدني؛ ومن أهم أحكام المسؤولية في القانون المدني في حال الشركات أنها غير محددة لأي من الشركاء – وهذا معتمد في كثير من القوانين– وأن كل شريك ملزم بالوفاء من أمواله الخاصة بحصته من ديون الشركة التي لا تكفي أموال الشركة لسدادها؛ وأن التضامن غير مفترض بين الشركاء، إلا إذا ورد نص بعقد الشركة يقضي بمسؤوليتهم التضامنية.(١٣) الأمثلة على ذلك قانون الموجبات والعقود اللبناني،(١٤) وكذلك في القانون المدني السوري.(١٥)

(١٣) القانون المدني الأردني لسنة ١٩٧٦، مادة ٥٩٩ ((١. إذا كانت الشركة مدينة بدين متصل بأغراض الشركة ولم تف به أموالها لزم الشركاء في أموالهم الخاصة ما بقي من الدين بمقدار نصيب كل منهم في خسائر الشركة. ٢ أما إذا اشترط تكافل الشركاء في عقد الشركة فإنهم يتحملون الدين جميعاً بالتضامن)).

(١٤) قانون الموجبات والعقود اللبناني صادر بتاريخ ١٩٣٢/٠٩/٠٣، عدد الجريدة الرسمية ٢٦٤٢، مادة ٩٠١ "إذا لم يكن عقد الشركة موجباً للتضامن، كان الشركاء مسؤولين تجاه الدائنين على نسبة ما وضعه كل منهم في الشركة".

(١٥) القانون المدني السوري رقم ٨٤ لعام ١٩٤٩: المادة ٤٩١ ١– "إذا لم تف أموال الشركة بديونها، كان الشركاء مسؤولين عن هذه الديون في أموالهم الخاصة. كل منهم بنسبة نصيبه في خسائر الشركة. ما لم يوجد اتفاق على نسبة نصيبه في خسائر الشركة. ما لم يوجد اتفاق على نسبة أخرى. ويكون باطلاً كل اتفاق يعفي الشريك من المسؤولية عن ديون الشركة".

في الدول التي صنفت الشركات المهنية على أنها شركات مدنية وحددت بشكل محدد الصور التي يمكن أن تكون عليها الشركات المدنية وكل شكل يتناسب مع مجموعة من الأعمال المدنية ومن ضمنها الشركات المدنية التي تصلح أن تكون شركات مهنية للمحاماة أو غيرها. إذا نظرنا إلى القانون الفرنسي على سبيل المثال نجد أنه قد نظم الشركات المدنية في القانون المدني في المواد ١٨٣٢-١٨٧٣.(١٦) وفي هذا القانون تم تقسيم الشركات المدنية إلى ثلاثة أشكال وهي الشركات المدنية ذات الموضوع العقاري، والشركات المدنية للمحافظ المالية، والشركات المدنية ذات الموضوع المهني.(١٧) وعنوان كل شكل يدل على مجال عمل الشركة وما يهمنا هو الشركات المدنية ذات الموضوع المهني، حيث إن هذا الشكل هو ما يستخدم لإنشاء الشركات المهنية. والمشرع الفرنسي كذلك قسم الشركات المهنية إلى ثلاثة أنواع وهي الشركات المهنية المخصصة للوسائل، وغاية الشركة هنا هي تسهيل حصول الشركاء على ما يحتاجون إليه من موظفين أو معدات أو أماكن لحاجتهم ولتسهيل العمل الذي يقومون به؛ والنوع الثاني هو الشركات المدنية للتجمعات الزراعية وتكون مرتبطة بالأنشطة الزراعية؛ والنوع الثالث وهو ما يهمنا وهي الشركات المهنية المدنية.(١٨) الشركات المدنية المهنية ينطوي تحتها المهن المنظمة بنصوص خاصة المحاماة والهندسة. القانون المدني الأردني كذلك قسم الشركات المدنية إلى ثلاثة أقسام وهي شركات الأعمال ويكون موضوعها قيام أصحاب الشركة بعمل لصالح من يتعاقد معهم، والعمل قد يكون مرتبطاً بمهن حركة منظمة أو أي عمل آخر ولكن يقدم في هذه الحالة خلال شركة مدنية.(١٩) النوع الثاني من الشركات المدنية في القانون

---

(١٦) ١٨٤٥ هذه المادة حددت تطبيق هذه المواد على الشركات التي لا تعتبر غاياتها تجارية ''The provisions of this Chapter shall apply to all firms for non-commercial purposes, unless they are derogated from by the particular statutory status to which some of them are subject. Have non-commercial character all firms to which legislations does not attribute another character by reason of their form, nature or objects''.

(١٧) غصن، ٢٠١٠، ص ١٧٠.

(١٨) غصن، ٢٠١٠، ص ١٨٥.

(١٩) القانون المدني الأردني، المادة ٦١١ – "شركة الأعمال عقد يتفق بمقتضاه شخصان أو أكثر على التزام العمل وضمانه للغير لقاء أجر سواء كانوا متساوين أم متفاضلين".

الأردني هي شركات الوجوه؛ والنوع الثالث هي شركات المضاربة.[٢٠] في القانون اللبناني نص قانون تنظيم مهنة المحاماة بجواز تأسيس شركات مدنية مهنية تضم محامين لهم الحق بالترافع أمام محاكم الاستئناف وبصفتهم شركاء لممارسة مهنتهم، ويكون تأسيس الشركة من خلال عقد مكتوب يسجل لدى نقابة المحامين.[٢١] كذلك في دولة المغرب العربي وفي القانون المتعلق بتنظيم الشركات المدنية المهنية للمحاماة إشارة بأن شركات المحاماة هي شركات مدنية.[٢٢]قانون الشركات السوري أقر كذلك بأن الشركات المهنية مدنية ونظمها بنصوص خاصة، وأنها الشركة التي تؤسس بين أصحاب المهن الفكرية ويكون موضوعها مدنياً.[٢٣]

ما نود أن نوضحه هو أن المهن المعتمدة على الفكر والعقل البشري لتنفيذها، ومساهمة رأسمال المادي ليس هو العنصر الأساسي فيها، ومنظمة بنصوص خاصة مثل المحاماة، وهذه المهن في الأصل مصنفة على أنها أعمال مدنية، فإنه يجب عند ممارسة هذه المهن بشكل جماعي من خلال شركة أن تعتبر الشركة في هذه الحالة مدنية وتخضع لقواعد القانون المدني؛ وهذا يؤدي إلى التجانس بين نوع الشركة وطبيعة عملها والنصوص القانونية التي تحكمها. من أجل عدم حصر مسؤولية الشركاء في رأس مال الشركة في حال تأسيس شركة تجارية لممارسة عمل مدني. كان هناك رأي سائد في فرنسا قبل إصدار قانون سنة ١٨٩٣ أن تكون على شكل شركة تضامن فقط،[٢٤] حيث إن المسؤولية في شركة التضامن للشريك غير محددة

(٢٠) مادة ٦١٩ تضمنت شركة الوجوه: – شركة الوجوه عقد يتفق بمقتضاه شخصان أو أكثر على شراء مال نسيئة بما لهم من اعتبار ثم بيعه على أن يكونوا شركاء في الربح. -يضمن الشركاء ثمن المال المشترى كل بنسبة حصته فيه سواء باشروا الشراء معاً أم منفردين. كذلك المادة ٦٢١ تضمنت شركة المضاربة: - شركة المضاربة عقد يتفق بمقتضاه رب المال على تقديم رأس المال والمضارب بالسعي والعمل ابتغاء الربح.

(٢١) قانون تنظيم مهنة المحاماة اللبناني، المادة ٨٣.

(٢٢) القانون رقم ٢٠.٠٨ المتعلق بتنظيم الشركات المدنية المهنية للمحاماة المغربي، المادة ١ نصت على "ينظم هذا القانون الشركات المدنية المهنية للمحاماة المنشأة قصد ممارسة المهنة وفقاً لأحكام القانون المنظم لها. تحمل هذه الشركات اسم الشركات المدنية المهنية للمحاماة، ويشار إليها في هذا القانون "بالشركة".

(٢٣) قانون الشركات السوري، المادة الأولى/١ تنص على أن: "الشركات المدنية.. هي الشركات التي تؤسس بين شركاء من ذوي الاختصاص والمهن الفكرية أو التي يكون موضوعها مدنياً وتخضع لأحكام القانون المدني وأحكام القوانين الخاصة بها وعقودها وأنظمتها الداخلية".

(٢٤) غصن، علي عصام، الشركات المدنية في القانون اللبناني، دراسة مقارنة، بيروت ٢٠١٠، ص ٣٩.

وهنا يثار السؤال مرة أخرى وهو هل يعتبر الشركاء تجاراً على الرغم من أن عملهم هو عمل مدني. إن موضوع المزج وتطبيق أحكام المسؤولية التضامنية والشخصية عن ديون الشركة وبنفس الوقت عدم جواز إسباغ صفة التاجر على الشركاء يجعل الأمر غير منسجم مع المنطق القانوني السليم. وفي حال تأسيس الشركة المهنية على شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وهنا لا يكون على الشركاء أي نوع من المسؤولية فيما زاد عن رأسمال الشركة، وهنا نكون أمام حالة لا تنسجم مع طبيعة العمل المدني والذي هو مرتبط بشخص من قدمه، ويفترض أن يبقى هذا الشخص مسؤولاً بشكل شخصي عن الأضرار التي قد تلحق العملاء، وتمكينهم من ملاحقته في أمواله الخاصة. لهذا نجد بعض الأنظمة القانونية كالقانون البلجيكي لا يضفي الصفة التجارية على الشركات التي تؤسس لممارسة مشاريع مدنية حتى لو كانت على شكل إحدى الشركات التجارية.[٢٥]

أما بالنسبة للقانون الكويتي والذي لم يتضمن فكرة الشركة المدنية على الرغم من أنه مقر بالصفة المدنية للمهن وجواز تأسيس شركات مهنية لممارستها؛ فحبذا لو يتخذ المنهج البلجيكي وهو أن الشركات المهنية لا تعتبر تاجراً ولو كانت على شكل شركة تجارية، وأن يطبق عليها أحكام المسؤولية في القانون المدني. قد ينتقد البعض هذا الرأي ويرد بأنه لا داعي لهذا لأن القانون والتعليمات المتعلقة بالشركات المهنية قد اشترطت تقديم عقد أو بوليصة تأمين بقيمة عالية؛ نعم اشتراط تقديم بوليصة التأمين مفيد جداً ولكن من باب الاحتياط خصوصاً إذا ظهر خلل بالمستقبل في عقد التأمين أو البوليصة أو وقوع أي أمر يمنع التحصيل من شركة التأمين أو البوليصة، فيكون هناك مسار آخر وهو مطالبة الشركاء بالوفاء من أموالهم الخاصة تطبيقاً لقواعد المسؤولية المدنية. ما يمكن قوله إن النصوص المنظمة لتأسيس وعمل الشركات المهنية وفقاً للقوانين الكويتية يوجد بينها نوع من عدم الانسجام؛ حيث نجد أن المادة ٨٠ من قانون الشركات الكويتي أكدت على عدم تجارية المهن مع أن الشركة تعتبر تاجراً، وجواز أن تكون الشركة المهنية على صورة شركة التضامن أو توصية بسيطة، وبتطبيق قانون الشركات فإن الشركاء في شركة التضامن أو المتضامنين في شركة التوصية البسيطة الأصل يكتسبون صفة التاجر؛[٢٦] وهذا يعتبر نوعاً من عدم توحيد الأحكام التي تطبق على الشركات المهنية. والمشكلة تصبح

(٢٥) الملحم، ٢٠١٣؛ ص ٢٩.
(٢٦) فكتور، ٢٠٢٠، ص ١٠٩.

أكثر وضوحاً عند النظر إلى المادة رقم ٤٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التي نصت إلى عدم الجواز لأصحاب المهن تأسيس شركات تجارية لممارسة مهنتهم.[٢٧]

بالنتيجة إذا تم الاعتراف بأن الشركة المهنية هي شركة مدنية وبالتالي تصبح محكومة بنصوص القانون المدني لأن غرضها هو عمل مدني، والقانون المدني مناسب لحكم الشركاء فيها وعلاقتهم بالغير ومسؤوليتهم ومسؤولية الشركة المدنية كما هو الحال لكل العلاقات المدنية سواء كانت مالية أو غير ذلك، وهذا يخلق نوعاً من توحيد المفاهيم والنصوص التي تحكم الشركات المهنية. وتوحيد الأحكام التي تحكم تأسيس وعمل الشركة وانسجامه مع عملها يسهل كذلك تحديد الأساس الذي تفرض عليه الضرائب؛ لأن معدلات الضريبة قد تختلف بين الأعمال المدنية والتجارية. وتطبيق قواعد القانون المدني يزيد من الضمانات لدائني الشركة والذين هم من ناحية عملية مرتبطون بالشركاء بصفتهم الشخصية؛ لأن المهن مرتبطة بمن يقدمها ويجب ألا تكون مسؤولية الشركاء محددة برأس مال الشركة. في الدول التي وصفت الشركات المهنية على أنها شركات مدنية جعلت مسؤولية صاحب العمل أو المهنة والشركة المدنية تجاه الغير نتيجة التقصير أو الإهمال بقصد أو دون قصد غير محددة كأصل بحدود رأس مال الشركة، بل إذا لم يكفِ رأس مال الشركة المدنية لسداد ديونها فإن كل شريك يكون مسؤولاً في أمواله عن باقي الدين وملزماً بالوفاء من أمواله الخاصة إلا إذا اشترط تكافل الشركاء عن كامل الدين، وهنا تكون ضمانة أفضل لصالح دائني الشركة بحيث يصبح كل شريك مسؤولاً بشكل شخصي وبالتضامن عن كامل الدين.[٢٨] بالنسبة لتطبيق نصوص قانون الشركات عند إنشاء الشركات المدني فإنه يستفاد من أحكامه في كيفية بناء الهيكل التنظيمي والإدارة وتنظيم الأمور المالية للشركة المهنية لتقوم بعملها بشكل مؤسسي، وتنظيم كيفية تصفية الشركة.

المطلب الثالث

ممارسة الشركات المهنية للمحاماة لعملها والمسؤولية المرتبطة بها

لكل شركة آلية معينة لممارسة عملها بما ينسجم مع موضوعها، وبالنسبة لشركات المحاماة فإن لها طبيعة خاصة قد تختلف عن كل المهن وخصوصاً تمثيل العملاء أمام المحاكم، حيث إن هذا الأمر منظم من خلال تشريعات أخرى تنظم

(٢٧) اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي، المادة ٤٢.
(٢٨) قانون الشركات الأردني المادة ٥٩٩.

إجراءات التقاضي، وبالتالي لابد من توضيح آلية ممارسة شركات المحاماة لعملها، وما هو الاختلاف عن الممارسة الفردية لهذه المهنة. الأمر الآخر والذي لابد من مناقشته هنا هو موضوع المسؤولية المدنية للشركة عن التصرفات الضارة الصادرة من الشركاء والعاملين بالشركة، وكذلك مسؤولية الشركاء بشكل شخصي عن الخطأ المهني، وذلك من أجل تحديد مدى وحدود تلك المسؤولية.

أولاً- ممارسة الشركات المهنية للمحاماة لعملها

مهنة المحاماة لها طبيعة وأحكام خاصة قد تختلف عن كثير من المهن والحرف؛ حيث إنها لا تعتمد على استغلال الأصول الرأسمالية مثل المنقولات أو العقار،(٢٩) وإنما تعتمد بشكل رئيسي على ما يملك الشخص الطبيعي من مؤهلات وكفاءة عملية وخبرة في موضوع النزاع أو التعاقد، وأن يكون مستوفياً الشروط التي تجيز له أخذ الترخيص بممارسة هذه المهنة كمحام.(٣٠) كذلكَ الأساس في عمل المحامي بشكل عام هو عقد الوكالة مع العميل أو الموكل لتقديم خدمات قانونية متنوعة مثل تمثيل العميل أمام المحاكم أو أمام طرف ثالث لإجراء أي تصرف قانوني باسم الموكل ولحسابه. ومن أعمال المحاماة الصور المختلفة للمساعدة والمساندة القانونية مثل إعداد الوثائق والوساطة والتفاوض والتحكيم والصلح والاستشارات وإبرام الصفقات.

عندما تتم ممارسة مهنة المحاماة من قبل شركة يوجد بها عدة شركاء محامين، فإن آلية العمل تحتاج لأحكام تختلف عن الممارسة الفردية؛ لأن التوكيل يتم لمجموعة من الأشخاص، ولا تعود العلاقة كما هو المعتاد في توكيل محامٍ يعمل بشكل فردي بمكتبه الخاص، بل تكون الوكالة ممنوحة لمجموعة من المحامين ومع الشركة كشخص معنوي قائم بذاته. وعند توكيل شركات المحاماة فإن المسؤولية تجاه العملاء تتشعب بين من يمثل العميل بشكل فعلي ومسؤولية باقي الشركاء ومسؤولية شركة المحاماة كشخص معنوي عن التقصير والضرر بالعملاء.

وكالة المحامي هي عقد ملزم للجانبين ورضائي محكوم بعدة قواعد وأحكام؛ إذ إنه يخضع للقواعد العامة في التعاقد وقواعد عقد الوكالة الواردة في القانون المدني وأحكام قانون تنظيم ممارسة مهنة المحاماة لأحكام قوانين المرافعات المدنية والجزائية، إضافة إلى أنه يخضع لما يتم إصداره من تعليمات من قبل جمعية المحامين. بالنسبة لمن يحتاج لخدمة المحامي فإنه يختار محامياً معيناً لتمثيله على

(٢٩) غصن، ص ١٤١.
(٣٠) الرشيد، ٢٠١٣، ص ١٠٤.

أساس الثقة الشخصية بمن تم اختياره كمحامٍ وقدرته على بذل العناية الكافية وتوظيف ما لديه من علم وخبرة لتحقيق أفضل النتائج لصالح موكله.

من أجل ضبط أعمال شركات المحاماة والمحافظة على مصالح العملاء لابد من وجود أحكام خاصة تتعلق بصيغة وكالة المحامي، وكذلك أحياناً بالمحامي الذي يمثل العميل من أجل صحة تمثيل العملاء أمام الغير أو أمام المحاكم، ومن أجل سلامة إجراءات التقاضي. وهنا توجد عدة أسئلة لم ترد إجابة عليها في نصوص القوانين والتعليمات المنظمة لتأسيس وعمل شركات المحاماة، والتوضيح ضروري كذلك من أجل تحديد وقت ومدى المسؤولية التي تقع على أحد الشركاء أو جميعهم والشركة. والأسئلة التي قد تطرح أو تكون موضوع خلاف هي: هل يشترط في الوكالة التي يوقع عليها العملاء أن تتضمن أسماء كل الشركاء أو بعضهم أو توكيل الشركة كشخص معنوي؟ وما هو الحكم إذا اشترط العميل أن يتم تمثيله من قبل أحد الشركاء دون غيره كشرط خاص يضاف للوكالة؟ وما هو الحل إذا فقد المحامي التصنيف الذي يخول له الترافع أمام محكمة الاستئناف أو التمييز أو الدستورية أو ترك الشركة من له هذه الصفات في دعوى قائمة؟ وهل يجوز سد هذا الفراغ من قبل محامين آخرين يعملون بالشركة ودون أن يكونوا من بين الشركاء؟ وما هي الآلية القانونية التي تضبط تقديم بعض الخدمات القانونية بشكل إلكتروني؟

إن ممارسة الشركة المهنية للمحاماة لنشاطها في الكويت قد تم تنظيمها في المواد ١٧-٢٩ من لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة. وهذه النصوص تضمن قواعد عامة ألزمت شركات المحاماة أن تمارس أعمالها عن طريق الشركاء فيها، ولا يجوز لها أن تقدم خدماتها من خلال أشخاص يعملون في شركات أخرى مماثلة، وقد أجازت المادة ٢٠ من لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة أن تعين الشركة موظفين قانونيين أو إداريين كويتيين أو أجانب حسب قانون العمل وتحت إشرافها لتسهيل عمل الشركة. هنا يثور سؤال وهو إذا كان الموظف هو محامٍ كويتي هل يجوز إعطاؤه تفويض من قبل أحد الشركاء ليمثل العميل لدى المحكمة أو أن الموظف ينحصر عمله داخل الشركة فقط؟ لقد ورد في نص المادة بأن الشركة تمارس عملها من قبل محاميها، ويقصد بذلك الموظف الذي تتوافر فيه اشتراطات ممارسة المهنة، وذلك لتسهيل عمل الشركة بشرط ألا يوجد قيد يمنع الشركة من فعل ذلك، كوجود شرط من قبل الموكل يمنع التفويض. الأمر الآخر هل يمكن لشركات المحاماة أن تستفيد من نص المادة ٢٤ من قانون تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم بحيث يجوز للشركة أن تفوض محامياً من شركة أخرى أو محامياً مستقلاً لينوب عن أحد الشركاء

بحضور جلسة لدى القضاء أو تمثيلها لدى طرف ثالث، وهنا نرجح عدم إجازة ذلك وحصر التفويض بالشركاء وموظفي الشركة المحامين؛ لأن نص المادة ١٩ من لائحة تعليمات إنشاء شركات المحاماة والتي صرحت بعدم الجواز لشركة المحاماة أن تباشر نشاطها من خلال موظفي شركة أخرى تعمل في نفس النشاط، على الرغم من أنه يوجد فرق بين شريك وموظف ولكن ما باب الاحتياط يرجع منع التفويض لعدم وجود فرق في علة المنع سواء أكان المفوض إليه موظفاً أم شريكاً في شركة أخرى أم محامياً مستقلاً.

فيما يتعلق بصيغة الوكالة التي يتم توكيل شركة المحاماة من خلالها ويوقع عليها العملاء هل يشترط أن تتضمن أسماء كل الشركاء أو بعضهم أو توكيل الشركة كشخص معنوي يكفي؟ هذا السؤال لم يتم الإجابة عليه، وقد يكون مصدر الخلاف عند إبراز الوكالة أمام المحاكم؛ حيث إن القوانين المنظمة لإجراءات التقاضي مثل قانون المرافعات المدنية والتجارية أجاز حضور أطراف الدعوى من قبل محامٍ لديه وكالة مصادق على توقيع الموكل؛[٣١] والمعتاد أن الوكالة تكون باسم محامٍ أو أكثر وبالتالي إذا كانت الوكالة باسم الشركة فقط لن يتم قبولها. الأمر الآخر هو تصنيف المحامين ومن هو المحامي الذي يحق له تمثيل العميل أو الموكل على سبيل المثال أمام محكمة التمييز، حيث يجب أن يكون المحامي مستوفياً لشرط سنوات العمل التي تجيز له المثول أمام محكمة التمييز. لحل هذا الإشكال نقترح إما أن تتضمن الوكالة جميع أسماء الشركاء أو أن تتضمن أسماء من يديرون الشركة، إذا كان بينهم محامٍ واحد على الأقل من الفئة (د) حتى تكون الوكالة صحيحة تتمكن الشركة من تمثيل الموكل أمام محكمة التمييز وهي أقصى الاحتمالات. أما إذا كان مدير الشركة أو كانت هيئة المدراء من الفئة (ج) فهنا لابد أن تتضمن الوكالة محامياً واحداً على الأقل من الفئة (د) حتى تكون الوكالة صحيحة ويتم قبولها من قبل القضاء. وهنا ينصح عند تكوين شركات المحاماة أن يحرص المبادرون على تأسيس الشركة أن يضمنوا وجود شركاء بينهم من الفئة (د) وهم المحامون المخول لهم المثول أمام محكمة التمييز والدستورية وإلا لن يستطيعوا تمثيل عملائهم أمام تلك المحاكم. بالنسبة كذلك لموضوع آلية عمل الشركات المهنية هو حال فقدان أحد الشركاء صفته كمحامٍ أو فقدان تصنيفه من فئة أعلى، وهنا الأمر لا يؤثر إذا كان من بين باقي الشركاء من

(٣١) قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي، مرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية (٣٨ / ١٩٨٠)، المادة ٥٤.

يكمل النقص، ولكن إذا لم يكن هناك البديل فهنا لابد من وقف سير القضايا المنظورة لحين إدخال شريك جديد يحقق الشروط، ولا يمكن أن تتم تغطية الفراغ من خلال محامين موظفين بالشركة حتى لو كانوا ممن تتوافر فيهم شروط الفئة التي تجيز لهم المثول أمام محكمة التمييز؛ لأن الشركة تكون قد فقدت صلاحية تمثيل الخصم وذلك حسب نصوص تنظيم مهنة المحاماة. والأمر الأخير والذي يحتاج لتنظيم هو كيفية تقديم بعض خدمات المحاماة بشكل إلكتروني؛ وهذا الأمر أصبح أكثر وضوحاً وأهمية بعد الظروف التي يواجهها العالم بسبب جائحة فايروس كوفيد-١٩ (جائحة كورونا)، حيث إننا أصبحنا أمام واقع فرض نفسه؛ حالياً هناك كثير من شركات المحاماة تستفيد من الذكاء الاصطناعي في تقديم الاستشارات لعملائها كنوع من التوضيح أو الرأي القانوني، وهذا لا خلاف عليه عندما لا يترتب على الخدمة المقدمة أي مسؤولية ويكون التوثيق غير مهم.(٣٢) على الجانب الآخر هناك الكثير من الخدمات القانونية التي يمكن أن تتم من خلال وسائل الاتصال الحديثة، ولكن لا يكون لها قيمة قانونية إلا من خلال توثيق معتمد بشكل رسمي؛ ومن الأمثلة على ذلك إمكانية إعطاء الوكالة لشركة المحاماة بشكل إلكتروني من خلال موقع الشركة، وما هي وسيلة التوثيق في ذلك، وكيفية اعتماده من قبل طرف ثالث أو من قبل المحاكم.

ثانياً- أساس وحدود المسؤولية المدنية للشركة والشراء عن الخطأ المهني:

يقصد بالمسؤولية لغة هي ما يكون به الإنسان مسؤولاً ومطالباً عن أمور أو أفعال أتاها.(٣٣) أما فقهاء القانون فقد عرفوا المسؤولية بأنها الحكم الذي يترتب على الشخص الذي ارتكب أمراً يوجب المساءلة.(٣٤) والمسؤولية القانونية بشكل عام تستند إلى نصوص القانون المختلفة وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية: وهي المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجزائية والمسؤولية المدنية. بالنسبة للمسؤولية الإدارية فهي منظمة من خلال نصوص القانون الإداري من أجل تنظيم إدارة المرافق الحكومية وتحديد واجبات الموظف العام وحقوق، وكيفية معاقبة الموظف عندما يخل بواجبات

(٣٢) Armour, John, and Mari Sako. "AI-enabled business models in legal services: from traditional law firms to next-generation law companies?." Journal of Professions and Organization 7, no. 1 (2020): 27-46, https://ora.ox.ac.uk/objects/uuid accessed on 20/6/2021, p 32.

(٣٣) المعجم الوسيط ص٤١١، من أبو سرور، أسماء موسى. "ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية"، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٦.

(٣٤) مرقس، سليمان، الوافي في شرح القانون المدني، الطبعة الخامسة، ١٩٩٢، ed., vol.1 ص ٣٠٠.

الوظيفة العامة وهو ما يسمى بالمسؤولية الإدارية، والمسؤولية الجزائية تحدد من خلال النصوص العقابية المختلفة. أما المسؤولية المدنية– وهي موضوع هذا الجزء من بحثنا– فتهدف إلى الحد من الأضرار التي تقع على الغير نتيجة الإخلال بالتزام مصدره القانون أو الإرادة،[٣٥] وهي تقسم إلى نوعين هما: المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية. أما بالنسبة للمسؤولية التقصيرية فإن مضمونها الإخلال بالتزام قانوني عام يقضي بعدم الإضرار بالغير، وكل إخلال بهذا الالتزام يرتب مسؤولية المخل، ويطالب على هذا الأساس بإعادة الحال إلى ما كانت عليه و/أو تعويض المضرور عن كل ما وقع عليه من أضرار.

بما أن أساس عمل المحاماة والرابط بين المحامي والموكلين هو العلاقة العقدية التي تتجسد في عقد الوكالة والتي تعطى للمحامي المنفرد أو لشركة محاماة، وبالتالي فإن أهم مسؤولية مدنية تقع على عاتق شركات المحاماة والمحامين هي المسؤولية العقدية؛ إضافة إلى المسؤولية المدنية الناتجة عن المسؤولية التقصيرية نتيجة الإخلال بالالتزامات التي أوجبتها القوانين المختلفة. علماً بأن أكثر ضرر قد يحدث هو نتيجة ضياع حقوق الموكلين بسبب عدم قيام الشركة من خلال الشركاء أو أحد موظفيها ببعض الإجراءات أو القيام بالإجراء الخطأ خلال مرحلة التقاضي أو التنفيذ أو تمثيل العملاء لدى الغير بشكل لا ينسجم مع الغاية المقصودة من التوكيل.

والحديث هنا لا يقصد منه بحث أركان وشروط المسؤولية المدنية بشكل عام، بل الهدف هو توضيح مناط المسؤولية المدنية وضمانات التعويض عن الضرر، خصوصاً تجاه العملاء، ومدى مسؤولية الشركة عن أخطاء الشركاء المهنية والموظفين فيها، ومدى مسؤولية كل شريك عن الخطأ المهني تجاه الغير والشركة. وهنا لابد من مناقشة موضوع المسؤولية من خلال عنوانين مستلقين: الأول يوضح مسؤولية الشركة كشخص معنوي مستقل، والثاني يوضح المسؤولية الشخصية للمحامي عن الخطأ المهني بمجابهة الشركة والعملاء.

١. مسؤولية الشركة

الأصل أن الممارسة الجماعية للمهن أن تجعل المسؤولية عن الأضرار التي تلحق الغير تقع على عاتق جميع أفراد المجموعة من خلال الكيان القانوني الذي يمثلهم[٣٦] وعندما تكون الممارسة الجماعية من خلال شركة لها ذمة مالية مستقلة

(٣٥) السرحان، عدنان، خاطر، نوري، شرح القانون المدني ص ٣٦١.

(٣٦) عبد الجبار، زينة غانم. "استراتيجية تقنين موحّد للشركات المهنية في إطار أحكام الشركة البسيطة-العراق نموذجاً." مجلة العلوم القانونية ٣٣، ٢ (٢٠١٨): ٢٣٣-٢٧٥، ص ٢٣٤.

فإن الأصل أن تكون الشركة هي المسؤول الأول عن الأضرار، والمسؤولية كشخص معنوي قائم بذاته وله ذمة مالية مستقلة، والمسؤولية الفردية للشركاء تختلف باختلاف نوع الشركة.(٣٧) للعلم إن شركات المحاماة قد تواجه مشاكل مالية تجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية مثل أي شركة، ويكمن ضعف شركات المحاماة في أن عمل الشركة وإدارتها وتقرير مصيرها محكوم بيد جميع الشركاء ولا يوجد طرف آخر مستثمر يتابع سلامة عمل الشركة أو يراقب عمل باقي الشركاء لضمان استمرار الشركة؛(٣٨) لهذا تعتبر شركات المحاماة من الشركات ضعيفة البنية والتي يمكن لها أن تنهار بسبب انسحاب شريك أو أكثر، وما يترتب على ذلك من فقدان الثقة بالشركة من قبل العملاء،(٣٩)

وبما أن الشركة المهنية للمحاماة في الكويت لها عدة صور فإن المسؤولية التي تقع على عاتق الشركة أو الشركاء قد يشوبها نوع من التذبذب، وذلك لاختلاف مركز الشريك ومسؤوليته من شركة إلى أخرى.(٤٠) وهذا التذبذب أو الاختلاف قد يكون له أثر كبير على كيفية وحجم التعويض لمن ثبت له الحق، خصوصاً أن المشرع الكويتي قد أكسب الشركات المهنية صفة التاجر، وتحكمها نصوص القوانين التجارية والتي لها أحكام تختلف باختلاف الشكل الذي تم إنشاء شركة المحاماة عليه، ويبنى عليه اختلاف في مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة.

ضمن الوضع التشريعي والتنظيمي الحالي للنصوص التي تحكم تأسيس وعمل شركات المحاماة في الكويت، نجد أن هناك عدة التزامات تقع على عاتق شركات المحاماة؛ وهي تنفيذ الالتزامات العقدية الواردة في عقد الوكالة والشروط الضمنية التي تكمل إرادة أطراف الوكالة بما ينسجم مع طبيعة عمل المحامي والغاية التي تم توكيل المحامي من أجلها؛ كذلك القيام بأي إجراء يلزم لمصلحة الموكلين لمنع ضياع

(٣٧) موضوع مدى مسؤولية الشركة والشركاء عن ديون الشركة سوف يتم توضيحه في المبحث الثاني عند الحديث عن الصور التي يمكن أن تكون عليها الشركة المهنية للمحاماة.

(٣٨) اللائحة التنفيذية لنظام الشركات المهنية السعودي إجازته في المادة ١٣ أن يشارك في الشركة المهنية شخص من خارج المهنة ويكون كمستثمر مع فرض شروط خاصة على هذا الشخص. لمزيد من التفاصيل: ttps://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/20dc1e59-879f-47bd-b138-a9a700f1bd89/1

(٣٩) Morley, John. "Why law firms collapse." BUS. LAW. 75 (2020): 1399, https://law-economic-studies.law.columbia.edu/sites/default/files/content/docs/why_-law_firms_collapse_11.0.pdf.,accessed date 22.6.2021, p 1.

(٤٠) غصن، ٢٠١٠، ص ٣٨.

حقوقهم ولمنع تحميلهم التزامات يمكن تفاديها إذا تم اتخاذ إجراء قانوني؛ مثل تقديم مستند أو طلب شاهد أو طعن بالقرارات الصادرة. والشركة المهنية للمحاماة ملزمة كذلك بما يلتزم به المحامي الفرد، وذلك حسب قانون تنظيم المحاماة والذي يلزم المحامي أن تتوافر فيه شروط ممارسة مهنته، والقيام بعمله بما ينسجم مع عقد الوكالة، وبما ينسجم مع طبيعة عمل المحاماة وهو بذل العناية الكافية لتحقيق النتيجة المشروعة التي يسعى إليها الموكل؛ وفي نفس الوقت إذا كان الخطأ من قبل أحد الشركاء فإنه يصبح شريكاً بالمسؤولية تجاه موكله عن الأضرار التي تحدث نتيجة عدم الالتزام بعقد الوكالة أو النصوص المنظمة لمهنة المحاماة.(٤١) النتيجة أن نفس أحكام المسؤولية المنبثقة من القوانين والتعليمات والتي تنطبق على المحامي تنطبق كذلك على شركات المحاماة، وهنا تدخل الشركة كمسؤول مباشر عن الأضرار التي تلحق العملاء نتيجة التقصير من قبل الشركاء والعاملين بالشركة؛ دون الإخلال بحق الشركة وباقي الشركاء بملاحقة الشريك أو الموظف الذي سبب الضرر وتحمله للمسؤولية.

موضوع مسؤولية شركة المحاماة عن الأضرار المدنية الناجمة عن أخطاء الشركاء والعاملين بالشركة قد تمت الإشارة إليه كذلك في نصوص تعليمات تنظيم إنشاء شركات المحاماة على شكل اشتراطات يجب أن تلتزم بها الشركة، وبالنتيجة الإخلال بتلك الاشتراطات سوف يؤدي لقيام المسؤولية المدنية لشركة المحاماة وإلزامها بتعويض العملاء عن الضرر الذي لحق بهم. من أهم الاشتراطات التي تقع على عاتق شركة المحاماة أنه لا يجوز للشريك في الشركة المهنية أن يكون شريكاً في شركة مهنية أخرى؛ أو يعمل بشكل لحسابه الخاص بأي شكل؛ وذلك لتفادي تضارب المصالح، والتي قد تؤدي إلى إفشاء أسرار العملاء لخصومهم أو وقوع نوع من التواطؤ لصالح الخصم. إن الإخلال بهذه الشروط سبب كافٍ لقيام مسؤولية الشركة تجاه العملاء إذا حدث ضرر، مع بقاء حق الشركة والشركاء بملاحقة الطرف الذي أخل بتعليمات تنظيم شركات المحاماة. كذلك من أجل ضبط عمل شركات المحاماة وحصر مسؤولية الشركة والشركاء يشترط على شركات المحاماة أن تقدم خدماتها من خلال شركائها وموظفيها فقط، ولا يحق لها مباشرة نشاطها من خلال موظفي أي شركة أخرى تمارس ذات النشاط، وذلك ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.(٤٢) والغاية هنا هي حصر علاقة العملاء مع الشركة وعدم تشعبها بسبب طبيعة

(٤١) قانون تنظيم مهنة المحاماة الكويتي، المواد ٢٢، ٢٤، ٣٥.
(٤٢) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة الكويتي، المادة ١٧.

مهنة المحاماة والتي تبنى على ثقة العميل بشركة معينة ومن بها من شركاء وموظفين؛ لهذا إن الأصل حصر العمل من خلالهم فقط، وإن الإخلال بذلك يعتبر إخلالاً بمسؤولية عقدية، وإذا حدث ضرر يعطي الحق للعميل بالمطالبة بالتعويض. في كل الأحوال التي يكون فيها خلل، تسأل الشركة عن تعويض الغير عما أصابه من أضرار بسبب خطأ الشركاء والعاملين بالشركة، ويسأل كل شريك بصفة شخصية عن خطئه المهني تجاه الشركة.(٤٣)

وبما أن المشرع الكويتي اشترط من أجل الحصول على ترخيص شركات المحاماة أن يتم تقديم بوليصة تأمين أو إبرام عقد تأمين مع شركات تأمين محلية أو عالمية لها فروع في الدولة، وهذا الشرط مرتبط بموضوع المسؤولية المدنية للشركة، وهو شرط يحسب للمشرع الكويتي من أجل تسهيل تغطية التعويض للعملاء أو أي طرف ثالث ناتج عن الإهمال أو الخطأ من قبل الشركة أو الشركاء؛ ويشترط أن تكون صلاحية هذه البوليصة أو عقد التأمين لمدة تمتد لثلاثة أشهر بعد انتهاء ترخيص الشركة. قد تم تقسيم عقد التامين البوليصة إلى أربع شرائح وهي خمسون ألف أو مائة ألف أو مئتان وخمسون ألفاً أو خمسمائة ألف دينار كويتي، وذلك حسب ما تطلبه جمعية المحامين.(٤٤) إن اشتراط تقديم تأمين في حالة إنشاء الشركات المهنية هو حل عملي لتفادي الصعوبات العملية التي قد يوجهها الطرف المتضرر في حال إعسار الشركة أو الشركاء في الوفاء بالتعويض؛ وهنا لابد من الإشارة إلى أن الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى لسقف التأمين شاسع، ولم تتضمن التعليمات أي أساس لكيفية تحديد شريحة التأمين، ووجود آلية واضحة لتحديد الأساس الذي تحدد بناء عليه شريحة التأمين مهم؛ لما لهذا الأمر من التزام مالي كبير يقع على عاتق شركة المحاماة على شكل أقساط تأمين تدفع لشركات التأمين، وهذا قد يكون عقبة في طريق تأسيس شركات المحاماة في الكويت.

٢ – مسؤولية الشريك عن الخطأ المهني:

تستند المسؤولية المدنية للمحامي إلى عدة مصادر: أولها المصادر العامة للمسؤولية المدنية الموجودة في القانون المدني، ومن ثم الالتزام العقدي للمحامي من خلال عقد الوكالة بينه وبين العملاء، والالتزام العقدي مع باقي الشركاء في شركات المحاماة بأن يعمل بشكل يمكن الشركة من النجاح، وهناك سبب آخر للتشدد في

(٤٣) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة الكويتي، المواد ١٥-١٧.
(٤٤) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة الكويتي، المادة ٢١.

مسؤولية المحامي وهو ما يعرف بالخطأ المهني، حيث ان الخطأ المهني يعرف بأنه الخطأ الذي يرتكبه أصحاب المهن الحرة أثناء ممارستهم مهنتهم عندما يخرجون عن الأصول والسلوك المألوف لممارسة مهنتهم.(٤٥) كذلك تم تعريف الخطأ المهني من قبل محكمة التمييز الأردنية بأنه: " كل سلوك يعد خروجاً عن المألوف من أهل الصنعة في بذل العناية التي تقتضيها أصول المهنة وقواعد المهنة وقواعد الفن.(٤٦)

والسبب في التشدد في ملاحقة المحامي عن أخطائه المهنية هو أنه شخص متخصص وخبير في تطبيق القانون وفي تقديم خدمات قانونية نوعية لموكليه من حيث الدفاع عن مصالحهم وتمثيلهم لدى الغير، لهذا لابد من شخص متخصص في تطبيق القانون أن تكون ملاحقته على أخطائه المهنية بشكل أكثر تشدداً بحيث لا يحاسب كالشخص العادي غير المتخصص.

عند النظر إلى قانون تنظيم مهنة المحاماة الكويتي نجد أن المشرع ومن خلال المادة ٣٥ قد أكد على أن مسؤولية المحامي المدنية محكومة من خلال القواعد العامة المنظمة للمسؤولية المدنية من حيث تحديد المسؤولية وتحديد التعويض عن الضرر. وفي نفس الوقت أضاف المشرع عقوبات تأديبية على الخطأ المهني والتي يمكن القول عنها بأنها عقوبات إدارية تتراوح بين التوبيخ إلى الفصل من سجل المحامين والحرمان من ممارسة المهنة، والتصرفات التي رتب المشرع العقوبة عليها هي من قبيل الإخلال بأصول وشرف المهنة وإفشاء أسرار الموكل، والتواطؤ مع الخصم، وعدم تسديد الرسوم التي دفعها الموكل، وعدم تسليم الحقوق التي قبضها نيابة عن الموكل، وعدم المحافظة على أصول المستندات والامتناع عن رد الأوراق والمستندات دون مسوغ قانوني، والإهمال الجسيم في أداء الواجب الذي يترتب عليه ضياع الحقوق أو سقوط مواعيد الطعن، والتوقيع على صحف الدعاوى دون أن يكون للمواقع الحق في ذلك.(٤٧)

رغم أن المشرع لم يرتب بشكل مباشر للخطأ المهني أثراً على حجم التعويض الذي يحكم به سواء كان للعملاء أو للشركة أو أي طرف ثالث، لكن ثبوت الخطأ المهني للمحامي لابد أن يكون له أثره على الحكم، وسبباً للتشدد من قبل المحكمة

(٤٥) الحسيني، عبد اللطيف، المسؤولية المدنية عن الأخطاء المهنية، دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٧، ص٧٣، مشار إليه في: الأحمد، جهاد وحيد، المسؤولية المدنية للمحامي عن الخطأ المهني، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط الأردنية، ٢٠١٢، ص ٥.

(٤٦) تمييز حقوق تاريخ ١٩٧٨/٤/٢٦، مجلة نقابة المحامين الأردنية لسنة ١٩٧٨، ص ٨٥٢

(٤٧)

والحكم بالتعويض المناسب بسبب الخطأ المهني للمحامي والذي يمكن وصفة بالخلل لالتزام فرضه القانون. بمعنى آخر إن ثبوت أي من الأخطاء المهنية التي أشار إليها المشرع تستطيع المحاكم الاستناد إليها للحكم بالتعويض لمن أصابه الضرر سواء كان عملاء الشركة أو للشركة نفسها نتيجة التعويض أو الضرر الأدبي الذي أصابها.

ختاماً يمكن القول بأنه يمكن الاستفادة من التشدد في موضوع المسؤولية المدنية عن الخطأ المهني للشركاء في شركات المحاماة، بحيث يمكن لباقي الشركاء ملاحقة الشريك في أمواله الخاصة عن الأخطاء المهنية التي ارتكبها، حتى لو كانت الشركة ذات مسؤولية محدودة، سنداً لأخطائه المهنية والتي تعتبر بحكم التقصير بواجبات فرضها القانون. وفي شركات التضامن يبقى الشركاء مسؤولين تجاه الغير عن التعويض ولو تجاوز رأس مال الشركة، ويلاحقون في أموالهم الخاصة، بنفس الوقت يستطيع الشركاء من خلال الاستعانة بأحكام الخطأ المهني العودة على الشريك الذي وقع منه الخطأ وملاحقته بشكل شخصي عن الأضرار التي تسبب بها حتى لو كانت مسؤوليته عن ديون الشركة محدودة مثل الشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة أو ذات المسؤولية المحدودة. في ظل التنظيم الحالي لشركات المحاماة في الكويت والذي يشترط تقديم وثيقة تأمين كشرط لصحة إنشاء شركات المحاماة ما هو إلا ضمانة حقيقية لتعويض العملاء عما أصابهم من أضرار مدنية نتيجة الأخطاء المهنية للمحامي الشريك، بجانب المسؤولية المدنية لشركة المحاماة كشخص معنوي مسؤول عن تعويض العملاء عما أصابهم من ضرر نتيجة الخطأ المهني لأحد الشركاء.

المبحث الثاني
التنظيم القانون الكويتي لإنشاء الشركات المهنية للمحاماة

لقد تم التوضيح سابقاً أن التشريعات الكويتية قد نظمت جميع جوانب الشركات من خلال القوانين التجارية وأكسبتها الصفة التجارية، ولم يتم الأخذ بالشركات المدنية لممارسة الأعمال المدنية كموضوع للشركة، ومن ضمنها الشركات المهنية. في هذا المبحث سوف تتم مناقشة كيفية تنظيم إنشاء الشركات المهنية للمحاماة في الكويت من خلال تحليل النصوص والتعليمات ذات العلاقة للوقوف على واقع الحال لتصنيف وشروط التأسيس، وما قد يثار من إشكالات قانونية ضمن التنظيم القانوني الحالي سواء كانت شروطاً عامة أم شروطاً خاصة لكل صورة من صور الشركات التي يمكن أن تكون عليها شركة المحاماة.

المطلب الأول
تصنيف الشركات المهنية للمحاماة في التشريع الكويتي

من المتعارف عليه أن تحديد صفة الشركة وكيفية تصنيفها على أنها شركة تجارية أو مدنية يعتمد على المعيار الذي تم اعتماده من قبل القوانين التجارية في كل دولة؛ والمعايير الأساسية لتمييز الشركات المدنية عن التجارية هي المعيار الموضوعي والمعيار الشكلي. المعيار الموضوعي يصنف الشركة على أساس العمل الرئيسي الذي تقوم به، بحيث إذا كان عملها الرئيسي هو أحد أو مجموعة من الأعمال التجارية حسب وصف القانون التجاري فإن الشركة في هذه الحالة تعتبر تجارية؛ أما إذا كانت غاية الشركة هي ممارسة أحد الأعمال التي صنفت على أنها مدنية مثل المهن الفكرية كالمحاماة والطب فإن الشركة في هذه الحالة تعد مدنية مهنية. أما المعيار الشكلي فإنه يعتمد على الشكل الذي يتم اعتماده لتأسيس الشركة، بحيث إن كان ذلك الشكل ضمن أشكال الشركات المحدد في قانون الشركات، فإن الشركة في هذه الحالة تعتبر تجارية حتى لو كان غرضها ممارسة الأعمال المدنية.[٤٨] بالنسبة لقانون الشركات الكويتي فإنه اعتمد المعيار الشكلي فقط لتحديد تجارية الشركة،[٤٩] وحصر قواعد تأسيس وعمل الشركات ضمن القوانين التجارية؛ واعتبر كذلك أن كل شركة تعد تاجراً

(٤٨) العكيلي: عزيز، الوسيط في الشركات التجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٧، ص ١٠.

(٤٩) فكتور: خليل، شرح قانون الشركات الكويتي الجديد ولائحته التنفيذية وعلى ضوء آراء الفقهاء وأحكام القضاء، كلية القانون الكويتية العالمية، ٢٠٢٠، ص ٩١.

حتى لو كانت تمارس أعمالاً غير تجارية،[٥٠] ونفس النهج تم اتباعه من قبل المشرع الإماراتي.[٥١] كذلك ألزم قانون الشركات الكويتي أن تكون الشركات المهنية على صورة بعض الشركات التي وردت في قانون الشركات الكويتي وهي شركة التضامن أو التوصية البسيطة أو ذات المسؤولية المحدودة أو المساهمة المقفلة؛ بهذا كان حتماً وحسب المعيار الشكلي أن تصنف الشركات المهنية في الكويت على أنها شركات تجارية.[٥٢] وفي التشريعات الكويتية لم يرد نص يستثني الشركات المهنية من اكتساب صفة التاجر، والقانون المدني الكويتي لم يتضمن أي قواعد تتعلق بتأسيس وتنظيم الشركات المدنية وترك الأمر لقانون الشركات فقط.[٥٣] وتصنيف الشركات إلى تجارية ومدنية في القوانين التي أخذت بالمعيار الموضوعي لتصنيف الشركات يترتب عليه نفس النتائج والأحكام التي تترتب على التمييز بين العمل التجاري والعمل المدني فيما يتعلق بتطبيق نظام الإفلاس والحكم بالفوائد والاختصاص القضائي والالتزامات التي تقع على عاتق التجار والاختلاف في طرق الإثبات واختلاف مدد التقادم للحقوق المالية.[٥٤] علماً بأن القانون التجاري الكويتي قد فرق بين العمل المدني والتجاري ووضع لكل مجموعة أحكامها الخاصة.

المطلب الثاني
الشروط والإجراءات الشكلية لتأسيس وترخيص الشركات المهنية للمحاماة في الكويت

لصحة تأسيس الشركة بشكل عام لابد من توافر عدة شروط موضوعية وشكلية تتعلق بعقد التأسيس من حيث الصيغة والمضمون وأن يكون عقداً رسماً، وكذلك شروط خاصة تتعلق بعدد الشركاء وتكوين رأس المال، ولابد كذلك من اتباع إجراءات شكلية للحصول على الترخيص. وكذلك هنا أحكام خاصة بكل نوع من أنواع الشركات الأربع التي يمكن استخدامها لإنشاء الشركات المهنية. علماً بأن كل الشروط

(٥٠) قانون التجارة الكويتي، مرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠، المادة ١٣/٢.

(٥١) عبد الجبار، زينة غانم. "استراتيجية تقنين موحّد للشركات المهنية في إطار أحكام الشركة البسيطة-العراق نموذجاً." مجلة العلوم القانونية ٣٣، ٢ (٢٠١٨): ٢٣٣-٢٧٥، ص ٢٣٤.

(٥٢) الشمري، ١٩٩٩، ص ٦٧.

(٥٣) الملحم، أحمد عبد الرحمن، قانون الشركات الكويتي والمقارن، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠١٣؛ ص ٣٠.

(٥٤) ناصيف: الياس، الكامل في قانون التجارة، الشركات التجارية الجزء ٢، منشورات عويدات بيروت ١٩٩٢، ص ٦٠.

الموضوعية والشكلية منظمة من خلال قواعد آمرة وهي شروط صحة، والإخلال بها يؤدي لبطلان إجراءات التأسيس. ويمكن حصر شروط تأسيس شركات المحاماة بالشروط الأساسية التالية وهي: كتابة العقد، وتعدد الشركاء، وجود رأس المال، الترخيص والتأمين، القيد أي قيد الشركة والإشهار، وهذه الشروط تم توضيحها في النقاش التالي.

أولاً – الكتابة:

اشترط قانون الشركات الكويتي أن يكون عقد الشركة في محرر موقع من قبل الشركاء أو من يمثلهم، وأن يكون بشكل رسمي وموثق من قبل الجهات الحكومية صاحبة الرقابة، خصوصاً وزارة الصناعة والتجارة، وإلا كان التأسيس باطلاً، وهذه الكتابة لازمة بالنسبة لجميع أنواع الشركات ما عدا شركة المحاصة، كما أنه يجب الكتابة وبشكل موثق لأي تعديل قد يطرأ على عقد الشركة حتى يكون نافذاً في مواجهة الغير.(٥٥) وصيغة عقد التأسيس قد يختلف بين الصور المختلفة للشركات، ونفس الأمر يطبق على الشركات المهنية وبما يتناسب مع القواعد الخاصة بشكل الشركة التي يتم إنشاؤها.

ويجب أن يتضمن معلومات أساسية تتعلق باسم الشركة، وعنوانها، وغرضها، واسم الشركاء وعناوينهم ونوع وحجم حصصهم، وأسماء المدراء أو مجلس الإدارة، وطريقة توزيع الأرباح والخسائر، وأي تعديلات تتم على العقد. ويجب إرفاق كتاب يفيد موافقة الجهة المختصة قانوناً بالإشراف على تنظيم شؤون المهنة التي تمارسها الشركة على تأسيس الشركة، وبأنها ليس لديها تحفظات على مسودة عقد الشركة.(٥٦)

ثانياً– الصفات الشخصية للشركاء وتعددهم:

موضوع الشركاء في شركات المحاماة له أحكام إضافية للأحكام العامة المتعلقة بجنسية الشركاء في الشركات بشكل عام. موضوع جنسية الشركاء في الشركات بشكل عام منظم من خلال القواعد الخاصة بكل نوع من أنواع الشركات التي أجاز قانون الشركات تأسيسها. ويسجل لقانون الشركات الكويتي أنه تغلب عليه النزعة الوطنية وذلك من أجل المحافظة على المصالح الوطنية، وفي حال وجود شركاء غير كويتيين فإن المبدأ العام أن نسبة ملكية الكويتيين يجب أن تكون على الأقل ٥١٪، ولا يجوز تأسيس شركات مملوكة بالكامل من قبل الأجانب عدا ما يتعلق بشكل استثنائي ببعض الاستثمارات التجارية

(٥٥) قانون الشركات الكويتي، المادة ٩.

(٥٦) اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي، قرار رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦، المادة ٤٤.

حسب قانون الاستثمار. ولكن عندما نتحدث عن الشركات المهنية في المحاماة فإن موضوع الجنسية له أحكام خاصة؛ لأن جميع الشركاء يجب أن يكونوا محامين، وممارسة المحاماة ومن له الحق في أن يسجل اسمه في سجل المحامين منظمة من خلال قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم. وقد حدد هذا القانون من هو المحامي من حيث المؤهلات المطلوبة وخصوصاً إجازة الحقوق من مؤسسة تعليمية معترف بها، وأن يكون كويتياً وكامل الأهلية وغيرها من الشروط التكميلية.(٥٧)

إن الشركات المهنية للمحاماة لها خصوصية بسبب طبيعة هذه المهنة كعمل مدني قائم بشكل أساسي على الشركاء وما يقدموا من خدمات مرتبطة بهم شخصياً، وأن هذه المهن لا تعتبر أعمالاً تجارية، وهذا ما نصت عليه الكثير من القوانين وأجمع عليه الفقه والقضاء، وفي هذا حكم القضاء الكويتي؛(٥٨) ونفس الحكم ينسحب على أغلب المهن الحرة التي تعتمد على استغلال المواهب والقدرات الشخصية لأصحابها. وفي فرنسا تم تعريف المهن الحرة من قبل الاتحاد الوطني للمهن الحرة بأنها: "من يكون مؤهلاً في تخصص يتعلق بتقديم خدمات، تتميز أساساً بطابعها الذهني مع تمتعه بحرية كاملة في تقديم استشاراته لعملائه الذين يختارهم بحرية مع تحمله المسؤولية المترتبة على ممارسة نشاطه المهني "(٥٩) وعمل صاحب المهنة بمهنته يعد عملاً مدنياً بغض النظر عن المقابل الذي يتقاضاه.(٦٠) ويمكن تعريف المهنيين بأنهم مجموعة من الأفراد يتمتعون بخصائص فريدة نتيجة المعرفة والخبرة المميزة التي حصلوا عليها من الدراسة والتدريب والممارسة.(٦١) وفي مجال المحاماة تكون

(٥٧) قانون تنظيم مهنة المحاماة الكويتي، رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم مهنة المحاماة في الكويت، (٦٢ / ١٩٩٦)، المادة ٢.

(٥٨) وهو ما قضت به محكمة التمييز الكويتية وبعد أن اعتبرت مزاولة المهنة الحرة كالمحاماة ليست من الأعمال التجارية، وأشار القرار إلى أن القانون المدني استبعد نظام الفوائد سواء كانت اتفاقية أو قانونية في مقابل انتفاع المدين بمبلغ من النقود أو جراء التأخير في الوفاء بالالتزام ناتج، وأن أعمال المحاماة تعتبر من الأعمال المدنية وبالتالي فإن تأخر المحامي في الوفاء بحقوق مالية للموكل لا يكون التزاماً تجارياً وإنما يطبق عليه أحكام القانون المدني وهو غير ملزم بدفع الفوائد، تمييز كويتي تجاري جلسة ٢٠٠٣/٥/١٩، طعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٠٠١) مجموعة صلاح الجاسم. تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٢٠.

(٥٩) بريري، محمود مختار: قانون المعاملات التجارية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ٦٣

(٦٠) بريري، ٢٠٠٠، ص ٦٣.

(٦١) King'ori, David Wanjohi. "The Impact of the expansion of the big four on the legal services market and mid-sized law firms." (2018). https://su-plus.strathmore.edu/bitstream/handle, accessed on 22/6.2021, p 3.

هذه الخبرة في مجال القانون والحصول على الدرجة الجامعية الأولى في هذا العلم، وبعد ذلك تحقق الشروط الأخرى من تدريب وأي شروط أخرى تفرضها الجهات المنظمة لمهنة المحاماة.

بالنسبة للمحامين للأجانب من جنسيات عربية أو غيرها من الجنسيات فضمن القوانين الحالية لا يجوز لهم أن يكونوا شركاء في شركات المحاماة. وبالتالي فإن الخيار الوحيد للمحامين الأجانب للعمل في شركات المحاماة داخل الكويت هو العمل كموظفين بعقود عمل وليس كشركاء في الشركة، ويحكمهم قانون العمل الكويتي. علماً بأن القانون القديم كان يسمح لمن تتوافر فيه صفة المحامي ويكون من رعايا إحدى الدول العربية ومقيماً بالكويت بشكل دائم أن يسجل في جمعية المحامين، ولكن هذا النص تم إلغاؤه من خلال القانون الجديد المعدل للقانون القديم عام ١٩٦٩[٦٢]

بالنسبة لشرط تعدد الشركاء فالأصل أن عدد الشركاء في الشركات كقاعدة عامة لا يجوز أن يقل عن اثنين، وفي الكويت لا يجوز أن تكون الشركات المهنية على شكل شركة الشخص الواحد؛ على عكس بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تجيز أن تكون شركة المحاماة مملوكة من قبل شخص واحد.[٦٣] بالنسبة لقانون الشركات الكويتي فإن الحد الأدنى لعدد الشركاء في الشركات المهنية لا يجوز أن يقل عن اثنين من الأشخاص الطبيعيين؛ حيث نصت المادة ٨٠ على جواز تأسيس شركة مهنية من شخصين أو أكثر من أصحاب مهنة حرة واحدة، وتنطبق عليهم شروط وضوابط مزاولتها. وبما أن المهن مرتبطة بالشخص الطبيعي فإنه لا يجوز إنشاء شركات مهنية من قبل هيئات معنوية خاصة أو حكومية أو على شكل شركة شخص واحد. وكذلك نص قانون الشركات على أن الشركة المهنية تنقضي إذا اقتصرت الشركة على شريك واحد لأي سبب من الأسباب ولم يتم إدخال شريك جديد أو أكثر خلال ستة أشهر.[٦٤] والحد الأدنى لعدد الشركاء يعتمد على الصورة التي يتم تأسيس الشركة عليها، حيث إن الحد الأدنى لشركة التضامن هو اثنان والمساهمة المقفلة هو خمسة، والتوصية البسيطة اثنان وذات المسؤولية المحدود بما لا يقل عن

(٦٢) قانون تنظيم مهنة المحاماة الكويتي (٦٢ / ١٩٩٦).

(٦٣) Robert M. Buchholz, Cassidy E. Chivers, Noah D. Fiedler, Regulation of the legal profession in the United States: overview, 2021,https://uk.practical-law.thomsonreuters.com/2-633-6340?transitionType=Default&contextData=(sc.Default),, accessed on 23/6/2021.

(٦٤) قانون الشركات الكويتي المادة ٢٧٥.

اثنين ولا يزيد عن خمسين شريكاً. وكذلك لا يجوز لشركات المحاماة فتح أي فرع آخر لنفس الشركة أو أن يكون المحامي شريكاً في أكثر من شركة مهنية للمحاماة.(٦٥)

ثالثاً- تكوين رأس المال:

بالنسبةِ للشرط المتعلق بتكوين رأس المال للشركة ومساهمة كل شريك فيه فله أحكام مختلفة بحسب نوع الشركة. وبشكل عام إن رأس مال الشركة هو مجموع ما يتم تقديمه من قبل كل شريك من كاش أو مساهمة عينية أو عمل يخدم مصلحة الشركة بشكل مباشر ويساعدها على تحقيق أهدافها. إن رأس مال الشركة هو من العناصر الأساسية فيها لأنه الأساس في تمكين الشركة من تحقيق هدفها، وهو يكون الضمانة الرئيسية لدائني الشركة. طريقة تكوين وحجم رأس مال الشركة يختلف باختلاف أنواعها وأغراضها. القاعدة العامة في تحديد حجم رأس المال محكومة بقاعدة عامة وردت في قانون الشركات الكويتي وهي أن يكون رأس مال الشركة كافياً لتحقيق أغراضها، وبنفس الوقت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي تضمن نصوص تحديد الحد الأدنى لرأس مال كل نوع من أنواع الشركات. بالنسبة لحجم رأس مال الشركات المهنية فإنه يعتمد على الصورة التي يتم اختيارها. حيث إن الحد الأدنى لرأس مال شركة المساهمة المقفلة هو ١٠٠٠٠ دينار كويتي، أما بالنسبة للشركة ذات المسؤولية المحدودة، أو شركة التضامن أو التوصية البسيطة فإنه يجب ألا يقل عن ١٠٠٠ دينار كويتي. وحسب التشريعات الكويتية فإن الحد الأدنى لرأس مال الشركات يمكن أن يكون أعلى من الحد الأدنى الوارد باللائحة التنفيذية وذلك من خلال تعليمات خاصة أو لوائح، وعلى هذا نصت اللائحة المنظمة لتأسيس شركات المحاماة بأن لا يقل رأس مالها عن ١٠٠٠٠ دينار كويتي.(٦٦)

رغم أهمية وجود رأس المال في الشركات وكشرط لصحة التأسيس، إلا أنه في الشركات المهنية بشكل عام وفي شركات المحاماة بشكل خاص أحياناً قد لا يعتبر رأس المال عنصراً أساسياً لتمكين الشركة من تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله، حيث إن الأساس في نجاح الشركات المهنية هو قدرة الشركاء وما لهم من سمعة في كفاءة الخدمات التي يقدمونها. واستخدام رأس المال يكون من أجل تجهيز الشركة وشراء ما تحتاج إليه من أصول رأسمالية من أثاث وأجهزة، وهذه الأمور قد لا تكون ذات اعتبار في شركات المحاماة. ورأس المال له أهمية أخرى في أنه هو الضمان الأول لصالح

(٦٥) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة في الكويت، المواد ١٥، ٣٥.
(٦٦) اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي، مادة ١٣.

أصحاب الحقوق للشركة لأي سبب كانت نشأة الحق. على أي حال إن رأس المال الذي يحدد بعقد الشركة يجب أن يتم الوفاء به من خلال المساهمة النقدية أو العينية من قبل الشركاء كلهم أو بعضهم، أي يمكن لبعض الشركاء أن تكون مساهمته عبارة عن حصة بالعمل فقط بما يخدم أغراض الشركة وليس بما لديه من نفوذ أو ثقة مالية.[٦٧] لهذا يمكن لشركات المحاماة أن تتضمن عدداً من الشركاء المحامين وتكون مساهمة أغلبهم على صورة حصة بالعمل وذلك لانسجامه مع طبيعة عمل الشركة بهذه الحالة، وعمل المحامي هو الأساس في تحقيق الشركة لأهدافها.

رابعاً- الحصول على الترخيص:

يصدر الترخيص بتأسيس الشركات المهنية بشكل عام من قبل وزارة التجارة والصناعة الكويتية بالتنسيق مع الجهات المختصة قانوناً للإشراف على تنظيم شؤون المهنة التي سوف تكون موضوع الشركة المزمع تأسيسها، وفقاً للشروط والقواعد التي تقررها الوزارة، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية ولا يجوز لها أن تمارس أعمالها إلا بعد قيدها في هذا السجل.[٦٨] وعندما يتعلق الأمر بتأسيس شركات مهنية للمحاماة، فإن الجهة الرقابية على مهنة المحاماة، بالكويت هي جمعية المحامين الكويتية والتي يكون لديها سجل خاص لشركات المحاماة وفيه يتم تسجيل جميع شركات المحاماة، وفيه يتم التأشير بأي إجراء قانوني يقع على الشركة. ولصحة تأسيس الشركات المهنية للمحاماة في الكويت قد فرض عليها شروط إضافية من خلال التعليمات في لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة، ومن أهم هذه الشروط هو وجوب تقديم كفالة مالية لا تقل عن خمسين ألف دينار كويتي. بالنتيجة يتم ترخيص الشركات المهنية للمحاماة من قبل وزارة الصناعة والتجارة وبالتنسيق وموافقة جمعية المحامين الكويتية،[٦٩] وفي ضوء تطبيق نصوص قانون تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم.[٧٠]

خامساً- قيد الشركة في السجل الخاص والإشهار:

اشترط قانون الشركات الكويتي لصحة تأسيس الشركات بشكل عام أن يتم

(٦٧) قانون الشركات الكويتي، المادة ١٧.

(٦٨) قانون الشركات الكويتي، المادة ٨١.

(٦٩) أنشئت بالقرار الوزاري رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧ بناء على القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ م في شأن الأندية و جمعيات النفع العام و تعديلاته.

(٧٠) قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم الكويتية.

قيدها في السجل التجاري ثم شهرها من خلال الجريدة الرسمية. أما قبل الترخيص والقيد في السجل والشهر فإن الشركة لا تكتسب الشخصية المعنوية، ولا يحتج بوجودها في مواجهة الغير ولا يحق لها مباشرة أعمالها. ونفس الأمر ينطبق على الشركات المهنية حيث يتم قيدها في سجل خاص لدى وزارة الصناعة والتجارة، ويتم شهرها في الجريدة الرسمية بعد قيدها بذلك السجل، وذلك حتى تكتسب الشركة الشخصية المعنوية وتستطيع مباشرة أعمالها.(٧١) كذلك مطلوب من الشركات المهنية أن يتم قيدها في سجل خاص لدى الجهة التي تنظم نشاط الشركة، وبالنسبة للشركات المهنية للمحاماة فإنه يتم قيدها في سجل خاص لدى جمعية المحامين الكويتية.(٧٢) ولا تُمنح الشركة المهنية للمحاماة الإذن بمباشرة عملها من قبل جمعية المحامين إلا بعد تقديم وثيقة تأمين مبرمة مع شركة تأمين ضد الأخطاء المهنية التي تقع من الشركاء أو العاملين.(٧٣)

المطلب الثالث
الصور التي ترد عليها الشركات المهنية للمحاماة في الكويت وما يرتبط بها من إشكالات

الشركات المهنية حسب قانون الشركات الكويتي يجب أن تكون على صورة شركة مساهمة مقفلة، أو ذات مسؤولية محدودة أو تضامن أو توصية بسيطة؛(٧٤) وكل نوع من هذه الشركات له أحكام خاصة فيما يتعلق بشروط التأسيس ورأس المال والإدارة ومسؤولية الشركة والشركاء تجاه الغير وبيع الشركة وإدخال شريك جديد وآلية توزيع الأرباح. والشركاء لهم حق الاختيار بين الصور المختلفة، وعملية المفاضلة بين الصور المختلفة للشركات يكون وراءها أسباب مختلفة، من أهمها شروط الترخيص وسهولة تحقيقها وفي بعض الدول المتقدمة كذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية تكون نسبة الضرائب أو نوع المسؤولية على الشركاء التي تختلف من شركة إلى أخرى هي أحياناً الأساس للمفاضلة بين الصور المختلفة لتأسيس

(٧١) قانون الشركات الكويتي، المادة ٨١.
(٧٢) لائحة تنفيذية لقانون الشركات الكويتي، المادة ٤٣ و ٤٥.
(٧٣) لائحة تنفيذية لقانون الشركات الكويتي، المادة ٥١.
(٧٤) قانون الشركات الكويتي المادة ٨٠.

شركات المحاماة.[٧٥] خلال النقاش هنا سوف يتم تحديد الأحكام الخاصة الأساسية بشكل مختصر بكل صورة، والتركيز سوف يكون على الأحكام المهمة لكل صورة عند تأسيسها كشركة مهنية؛ وبنفس الوقت سوف يتم توضيح بعض الحالات التي قد تكون موضع خلاف بسبب عدم الانسجام بين بعض أحكام الشركات التجارية المعتادة والشركات المهنية.

أولاً- شركة التضامن المهنية:

شركة التضامن هي إحدى شركات الأشخاص التي تقوم على الثقة المتبادلة بين الشركاء وثقة العملاء بالشركاء كذلك، والحد الأدنى لعدد الشركاء فيها هو اثنان، وكل شريك مسؤول بالتضامن وبصفة شخصية عن كامل ديون الشركة في حال عدم كفاية رأس مالها لسداد ديونها؛ وهو ما يعني بأن كل شريك ملزم بالوفاء بديون الشركة – إذا لم يتم الوفاء بها من رأس مال الشركة– من ماله الخاص ليس فقط عن حصته فقط، بل حصص باقي الشركاء إذا تم مطالبته من قبل الدائنين وكأنها ديون خاصة على كل واحد من الشركاء. يجب أن يكون رأس مال الشركة كافياً لتحقيق أغراض الشركة عند التأسيس، ويجوز أن تكون مساهمة بعض الشركاء هي عمل يخدم أغراض الشركة، ولكن لا يجوز أن يقل عن عشرة آلاف دينار كويتي، وذلك تطبيقاً لما تم النص عليه باللائحة المنظمة لتأسيس شركات المحاماة.[٧٦] بالنسبة لاسم شركات التضامن يجب أن يتكون من اسم واحد أو أكثر من الشركاء.[٧٧] وعند تأسيس شركة التضامن كشركة مهنية للمحاماة فلا يوجد ما يمنع من أن تكون مساهمة بعض الشركاء هي حصة من العمل، حيث طبيعة مهنة المحاماة تقوم على عمل المحامي وهو العنصر الأساسي لنجاح الشركة وتمكينها من تحقيق غرضها.

بالنسبة لجنسية الشركاء ونسبة ملكيتهم، الأصل في الشركات التجارية المعتادة أن تكون نسبة ملكية الشركاء الكويتيين في رأس مال الشركة بما لا يقل عن ٥١٪، ولكن عندما يتم تأسيس شركة التضامن كشركة مهنية للمحاماة فإن جميع الشركاء يجب أن يكونوا محامين وممن يحمل الجنسية الكويتية، وذلك لأن قانون تنظيم مهنة

(٧٥) Robert M. Buchholz, Cassidy E. Chivers, Noah D. Fiedler, Regulation of the legal profession in the United States: overview, 2021, https://uk.practical-law.thomsonreuters.com/2-633-6340?transitionType=Default&contextData=(sc.Default), accessed on 23/6/2021.

(٧٦) لائحة تنفيذية لقانون الشركات الكويتي، المادة ١٣.

(٧٧) قانون الشركات الكويتي، المادة ٣٥.

المحاماة وتعليمات إنشاء جمعية المحامين الحالي لا يجيز لغير المحامين الكويتيين التسجيل في الجمعية وممارسة المحاماة كمحامٍ مستقل.(٧٨)

تُدار شركة التضامن من قبل واحد أو أكثر من بين الشركاء وذلك حسب ما ينص عليه عقد الشركة أو اتفاق خاص بين الشركاء، والأصل أن يحدد عقد الشركة طريقة تعيين المدير وعزله وحدود سلطته في الإدارة، وفي هذه الحالة لا يجوز لباقي الشركاء التدخل في أعمال الإدارة إلا ضمن شروط محددة. بالنسبة لإدارة الشركات التضامنية المهنية للمحاماة فإن تعليمات تنظيم مهنة المحاماة في المادة أوجبت أن تكون من قبل محامين مجاز لهم الترافع أمام محاكم الاستئناف والمحكمة الدستورية ومحكمة التمييز،(٧٩) حيث إن قانون تنظيم مهنة المحاماة في الكويت قد صنف المحامين إلى أربع مجموعات وذلك اعتماداً على عدد سنوات الخبرة.(٨٠) في حال تعدد المديرين ولم ينص عقد الشركة على حكم معين صدرت القرارات بالأغلبية المطلقة لهم، وعند تساوي الأصوات يعرض المديرون الأمر على باقي الشركاء للبت فيه ويؤخذ برأي الأغلبية. إذا لم يحدد عقد الشركة كيفية إدارة الشركة ولم يوجد اتفاق بين الشركاء فإن كل شريك يعتبر مديراً للشركة، ويكون من حق أي شريك الاعتراض على أي عمل يقوم به شريك آخر قبل تنفيذه، وعند الخلاف يعرض الأمر على الشركاء للبت فيه وتكون الموافقة عليه بأغلبية الشركات. وكل من يُدير ملزم بأن لا يقوم بالتصرفات التي تجاوز الإدارة العادية مثل التبرع أو الإبراء إلا بموافقة جميع الشركاء أو بنص صريح في عقد الشركة. وأخيراً لا يجوز عزل مدير الشركة إلا بالأغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة أو من خلال حكم قضائي، ويجب شهر عزل المدير وشهر تعيين المدير الجديد.(٨١)

ومن النتائج المهمة التي تترتب على إنشاء شركات التضامن وذلك حسب ما ورد في المادة ٣٤ من قانون الشركات الكويتي بأن كل شريك يكتسب صفة التاجر وإعلان

(٧٨) قانون تنظيم مهنة المحاماة الكويتي، المادة ٢.

(٧٩) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة في الكويت، مادة ١٤.

(٨٠) وموضوع التصنيف للمحامين ورد في المادة ٦ من قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم حيث صنف المحامين إلى أربع مجموعات هي: أ- يضم المحامين تحت التمرين، ب- يضم المحامين المجاز لهم الترافع أمام المحكمة الكلية، ج- يضم المحامين المجاز لهم الترافع أمام محكمة الاستئناف، د- يضم المحامين المجاز لهم الترافع أمام المحكمة الدستورية ومحكمة التمييز.

(٨١) قانون الشركات الكويتي، المادة ٥٠.

إفلاس الشركة يترتب عليه إفلاس جميع الشركاء. في المقابل إذا نظرنا إلى المادة ٨٠ من قانون الشركات نجدها قد نصت على عدم اكتساب الشركاء في الشركات المهنية صفة التاجر؛ في هذه الحالة نكون أمام حالة من عدم الانسجام بين مادتين من قانون الشركات. أمام هذا التناقض وفي صراحة النصين السابقين نكون أمام فرضيتين؛ الأولى هي تشديد مسؤولية الشركاء في الشركات المهنية عندما تكون على صورة شركة تضامن من حيث مسؤوليتهم غير المحدودة عن ديون الشركة وبصفة شخصية وتضامنية ودون إكسابهم صفة التاجر؛ الفرضية الثانية هي وجود خطأ تشريعي يحتاج لتدخل المشرع بنص صريح يعالج هذه الحالة. علماً بأن حالة الشركاء في الشركات المدنية هي شبيهة بحال الشركاء في شركة التضامن ودون اكتساب الشركاء صفة التاجر. بمعنى آخر شركة التضامن تتناسب مع طبيعة مهنة المحاماة وقريبة للشركات المدنية لأنها توفر الضمانة الكافية لدائني الشركة بسبب المسؤولية التضامنية والشخصية لكل شريك، ولكن مشكلة عدم الانسجام من ناحية نظرية تبقى قائمة وهي عدم جواز إسقاط صفة التاجر على الشركاء.

ثانياً- شركة التوصية البسيطة المهنية:

شركة التوصية البسيطة هي شركة تقوم على الطابع الشخصي وفي نفس الوقت يوجد فيها كذلك بعض خصائص شركات الأموال لوجود فئتين من الشركاء وهم الشركاء المتضامنون والشركاء الموصون. حيث إن الشركاء المتضامنين تنطبق عليهم كامل الأحكام التي تحكم الشركاء في شركة التضامن التي تم توضيحها سابقاً. حيث يسأل الشركاء المتضامنون في أموالهم الخاصة عن كل ديون الشركة وبصفة شخصية وتضامنية إذا لم تكفِ أموالها لسداد ديونها، وهم وحدهم الذين يتولون إدارتها، واسم الشركة يجب أن يتضمن بعض أو جميع أسمائهم، وفي حال تأسيس الشركة لممارسة عمل تجاري يجب أن يكون جميع الشركاء المتضامنين من الكويتيين وتتكون إدارة الشركة منهم ويكتسبون صفة التاجر.[٨٢] الفئة الأخرى وهم الشركاء الموصون الذين يشاركون في رأسمال الشركة بحصص مالية، ولا يجوز أن تكون الحصص مقابل عمل، ولا يكون أي منهم مسؤولاً عن التزامات الشركة إلا بمقدار حصته في رأس مال الشركة.[٨٣] بالنسبة لتكوين رأس مال الشركة فإنه تنطبق عليه

(٨٢) قانون الشركات الكويتي المواد ٥٦-٥٩.
(٨٣) قانون الشركات الكويتي المواد ٥٦-٥٩.

الأحكام العامة بحيث يحقق الحدود الدنيا، وكل أو جزء من مساهمة الشركاء المتضامنين يجوز أن تكون على شكل عمل مما يسهم في تحقيق الشركة لغرضها.

بالنسبة لاستخدام شركة التوصية البسيطة كشركة مهنية للمحاماة، هنا قد نحتاج لتطبيق بعض الأحكام بشكل يتوافق مع طبيعة الشركات المهنية للمحاماة. من أهم الأمور وكما ذكر سابقاً في شركة التضامن حيث يجب أن يكون جميع الشركاء المتضامنين والموصين ممن يحمل الجنسية الكويتية بسبب الطبيعة الخاصة للشركات المهنية والتي يجب أن يكون جميع شركائها من نفس المهنة. الأمر الآخر وهو موضوع لم تعالجه القوانين ذات العلاقة وهو وضع الشركاء الموصين، حيث إن الأصل أنه لا يجوز لهم الإدارة أو التدخل في إدارة شركة التوصية البسيطة أو التعامل مع العملاء كممثلين للشركة– فهل نفس الحكم ينسحب على الشركاء الموصين في شركات المحاماة بحيث يساهمون بشكل مالي فقط ويأخذون حصتهم من صافي الأرباح دون أن يقوموا بعملهم كمحامين لصالح الشركة. وهنا نكون أمام احتمالين الأول إذا سمحنا لهم بالظهور أمام العملاء أو وجود أسمائهم على عقود الوكالة التي يوقع عليها العملاء وبسبب طبيعة المهنة هذا أمر متوقع، وهنا لابد من السؤال هل أصبحوا بهذه الحالة مسؤولين بشكل شخصي بأموالهم الخاصة عن ديون الشركة. الاحتمال الآخر هل يجوز لهم أن يشاركوا بالشركة بدفع حصّة في رأس المال ومن ثم العمل بشكل مستقل خارج الشركة، وهنا نجد أن المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات لا تجيز للشركاء في الشركات المهنية بالعمل بشكل منفرد أو بطريقة مستترة. الأمر الآخر الذي يجب أن يثار وهو أنه ليس من المنطق ولا ينسجم مع طبيعة مهنة المحاماة خصوصاً أن يكون أحد الشركاء مساهماً برأس المال ولا يقوم بعمله كمحام، حتى لو على الأقل أن يكون هو المرجع في الشركة إذا كان من أصحاب الخبرة الطويلة ومتخصص بأحد مواضيع القانون.

بالنسبة لإدارة شركة التوصية البسيطة كشركة مهنية للمحاماة فإن تعليمات تنظيم مهنة المحاماة في المادة أوجبت أن تكون من قبل محامين مجاز لهم الترافع أمام محاكم الاستئناف والمحكمة الدستورية ومحكمة التمييز وهو نفس حكم الإدارة في شركة التضامن.[٨٤] وهنا قد نواجه مشكلة وهي حالة أن يكون الشركاء الموصون هم من تتوافر فيهم شروط الفئة من المحامين الذين يجوز لهم إدارة الشركة وبنفس الوقت الشركاء الموصون حسب قانون الشركات لا يجوز لهم إدارة الشركة. الخلاصة أن شركة التوصية البسيطة غير مناسبة لأن تكون شركة مهنية بشكل عام وللمحاماة بشكل خاص.

(٨٤) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة في الكويت، مادة ١٤.

ثالثاً- الشركة ذات المسؤولية المحدودة المهنية:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة في قانون الشركات الكويتي رأس مالها مقسم إلى حصص وليس إلى أسهم، ولا يجوز أن يزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكاً. كذلك لا يكتسب الشركاء صفة التاجر، ورأس مال الشركة هو الضمانة لديونها وبالتالي لا تكون على الشركاء أي مسؤولية شخصية أو تضامنية عن ديون الشركة بمجرد الوفاء بحصصهم في رأس المال، حتى لو لم يكفِ رأس مال الشركة لسداد ديونها. واسم الشركة يمكن أن يكون مستمداً من غرضها أو من اسم شريك أو أكثر.(٨٥) بالنسبة لرأس مال الشركة يجب أن يكون مقسماً إلى حصص متساوية غير قابلة للتجزئة ويحدد عقد الشركة قيمة الحصة،(٨٦) وفي حال أصبحت الحصة مملوكة لأكثر من شريك وجب أن يمثلهم أحدهم أمام الشركة. بالنسبة لموضوع جنسية الشركاء في هذه الشركة، نجد أن قانون الشركات أوكل إلى اللائحة التنفيذية لتحديد نسبة ملكية الكويتيين، ولكن اللائحة الأخيرة لم تتضمن شيئاً بهذا الخصوص. يتولى إدارة الشركة مدير أو أكثر من بين الشركاء أو من غيرهم يعين في عقد الشركة، وإذا لم يعين عقد الشركة المديرين عينتهم الجمعية العامة العادية للشركاء. ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفتهم لأحكام القانون أو عقد الشركة أو الخطأ في الإدارة وفقاً للقواعد المنصوص عليها في باب شركة المساهمة بهذا القانون، ولكن إذا كان عدد الشركاء أكثر من سبعة وجب تكوين مجلس رقابة من بين الشركاء بما لا يقل عن ثلاثة أعضاء من غير المديرين.(٨٧)

فيما يتعلق باختيار الشركة ذات المسؤولية المحدودة كشركة مهنية للمحاماة فإن جميع الشركاء يجب أن يكونوا من المحامين الكويتيين، وأن إدارة الشركة يجب أن تكون بالنسبة لهذه الشركة من قبل محامين مجاز لهم الترافع أمام محاكم الاستئناف والمحكمة الدستورية ومحكمة التمييز، وهو نفس حكم الإدارة في شركة التضامن وشركة التوصية.(٨٨) هنا يمكن القول إن اختيار الشركة ذات المسؤولية المحدودة لتأسيس شركة مهنية للمحاماة قد يعتبر من الصور الأنسب لتكون شركة مهنية؛ وذلك لأن الشركاء لا يكتسبون صفة التاجر وبالتالي نتفادى المشاكل التي قد تثار في حال

(٨٥) قانون الشركات الكويتي، المادة ٩٢.

(٨٦) قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات، المادة ٩٨.

(٨٧) قانون الشركات الكويتي المواد ٩٧-١٠٧.

(٨٨) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة في الكويت، المادة ١٤.

استخدام شركة التضامن أو التوصية البسيطة، والعيب الوحيد هنا أن الضمانات لصالح دائني الشركة تكون قليلة والشركاء لا يتحملون أي مسؤولية بأموالهم الخاصة رغم أنهم هم من يقومون بعمل الشركة وليس من المنطق حصر مسؤوليتهم برأسمال الشركة.

رابعاً- الشركة المساهمة المقفلة المهنية:

الشركة المقفلة حسب القانون الكويتي أو المغلقة في القانون اللبناني أو المساهمة الخاصة في القانون الأردني هي شركة مقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة كما هو الحال في الشركات المساهمة العامة، ولكنها تكون مملوكة بالكامل من قبل المؤسسين ولا تطرح أسهماً للاكتتاب العام، وهي من شركات الأموال التي تقتصر فيها مسؤولية الشركاء على ما ساهموا به من أسهم، وتنطبق عليها في الغالب أحكام الشركة المساهمة العامة.(٨٩) الحد الأدنى لعدد الشركاء هو خمسة شركاء، ويجب أن يتكون مجلس الإدارة من ثلاثة شركاء على الأقل؛ كما يجوز أن يكون للشركة رئيس تنفيذي من بين أعضاء مجلس الإدارة أو من غيرهم.(٩٠) الشركة المقفلة تشبه الشركة ذات المسؤولية المحدودة في كثير من الأحكام مثل عدم اكتساب الشركاء صفة التاجر والمسؤولية المحدودة للشركاء، ولكن الفرق الرئيسي هو تقسيم رأس المال بحيث يجب أن يكون في الشركة ذات المسؤولية المحدودة مقسماً إلى حصص متساوية القيمة. كذلك يوجد بعض الشبه بين الشركة المقفلة والشركة ذات المسؤولية المحدودة، من حيث عدم اكتساب الشركاء صفة التاجر، وعدم تحملهم أي مسؤولية بأموالهم الخاصة عن ديون الشركة.

الأصل في الشركة المقفلة وحسب ما تم الإشارة إليه في المادة ٢٤١ من قانون الشركات الكويتي بأنه في حال القرار بزيادة رأس مال الشركة أن تكون الأولوية بشراء الأسهم للشركاء حسب نسبة ملكيتهم عندما يكون هناك إقبال منهم جميعاً أو يتم شراء كل السهم من قبل بعضهم في حال عدم رغبة البعض. وقد أجاز المشرع وضع قيود على حق المساهم في التصرف في أسهمه مثل إعطاء أولوية لباقي المساهمين وموافقة مجلس الإدارة على من يتم السماح له بشراء الأسهم من غير الشركاء. وإذا خلا عقد الشركة من قيود التصرف بالأسهم من قبل الشركاء جاز إدراج أسهم الشركة بالبورصة،(٩١) وذلك بعد موافقة هيئة سوق رأس المال؛ لهذا فإن

(٨٩) قانون الشركات الكويتي المادة ٢٣٤.
(٩٠) قانون الشركات الكويتي المادة ٢٣٥.
(٩١) قانون الشركات الكويتي المادة ٢٣٨.

الشركة المقفلة تنطبق عليها أغلب أحكام الشركة المساهمة العامة. كذلك إن الشركة المقفلة من أفضل صور الشركات التي يمكن تحويلها إلى شركة مساهمة عامة، ويمكن أن يحدث هذا في حال لم يقم الشركاء بشراء أسهم زيادة رأس المال، ويتم طرحها للاكتتاب العام بعد انتهاء القيود والموافقة على ذلك من الجهات الرقابية في الدولة؛ حيث تعتبر الشركة قد تحولت إلى شركة مساهمة عامة اعتباراً من تاريخ صدور قرار الوزير بالترخيص لها بزيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب العام.(٩٢)

إذا تم اختيار تأسيس الشركة المهنية للمحاماة على شكل الشركة المقفلة، فإن جميع الشركاء يجب أن يكونوا من المحامين الكويتيين، وأن إدارة الشركة يجب أن تكون بالنسبة لهذه الشركة من قبل محامين مجاز لهم الترافع أمام محاكم الاستئناف والمحكمة الدستورية ومحكمة التمييز، وهو نفس حكم الإدارة في شركة التضامن وشركة التوصية والشركة ذات المسؤولية المحدودة. قد يكون استخدام شكل الشركة المقفلة مناسباً لتأسيس الشركات المهنية كونه يخرجنا من الجدل والتناقض حول صفات الشركاء، بحيث لا يطرح موضوع اكتساب صفة التاجر من عدمه؛ لأن تأسيس هذه الشركة لغايات تجارية لا يكسب الشركاء صفة التاجر، وكما هو الحال في الشركة ذات المسؤولية المحدودة. ولكن يوجد مشكلة هنا وهي أن رأس مال الشركة مقسم إلى أسهم، ومن ناحية نظرية يجوز أن تصبح قابلة للتداول، وهنا نصبح أمام حالة من التناقض بين الخصائص الخاصة بطبيعة ومهنة المحاماة والقيود والشروط التي تفرض على الشركاء وصفاتهم، وبنفس الوقت السماح بتداول أسهم الشركة، فنكون أمام تناقض عملي بسبب الطبيعة القانونية للشركة المقفلة والشروط الخاصة بمن يجوز لهم أن يكونوا شركاء في شركة مهنية للمحاماة. المنفذ في هذه الحالة وبسبب عدم الاعتراف بالشركات المدنية من قبل المشرع الكويتي وعند اختيار شكل الشركة المقفلة لتكون شركة مهنية للمحاماة لابد من استخدام القيود التي أجاز المشرع وضعها بعقد الشركة لمنع الشركاء من التصرف بأسهمهم لشخص من خارج الشركاء، وبهذه الطريقة يكون للشركة القدرة على ضبط الأمر لضمان استمرار الشركة بشرط بقاء الحد الأدنى لعدد الشركاء كشرط لاستمرارها. والمشكلة الأخيرة التي قد تعيب استخدام شركة المساهمة المقفلة كشركة مهنية –وكما هو الحال في الشركة ذات المسؤولية المحدودة– وهي أن الضمانات لصالح دائني الشركة تكون

(٩٢) قانون الشركات الكويتي المادة ٢٤٢.

قليلة، وأن الشركاء لا يتحملون أي مسؤولية بأموالهم الخاصة إذا لم يكفِ رأس مال الشركة لسداد ديونها.

المطلب الثالث
التصرفات القانونية التي تقع على الشركات المهنية للمحاماة وانقضاؤها

يمكن للشركات المهنية أن تكون محلاً لعدد من التصرفات القانونية التي يجوز أن تقع على الشركات مثل: التحول، والاندماج، والبيع، والرهن، أو تنازل الشريك عن الأسهم أو الحصص، كذلك حل وتصفية الشركة، أو انقضاؤها؛ علماً بأن بعض هذه التصرفات قد تتم جبراً مثل البيع أو التصفية؛ والشرط الأساسي لصحة إجراء التصرفات –عدا حالة التصفية والحل والانقضاء– هو أن تتوافر في الطرف الجديد في التصرفات الناقلة للملكية شروط ممارسة المهنة، وأن تبقى شروط صحة إنشاء الشركة قائمة سواء كانت شروطاً عامة أو خاصة، وبالنسبة لتحول الشركة لا يجوز إلا بعد انقضاء سنتين ماليتين من حياة الشركة.(٩٣)

والشركات المهنية باعتبارها تجارية في التشريع الكويتي فهي محكومة بنصوص قانون الشركات ولائحته التنفيذية،(٩٤) فيما يتعلق بحل وتصفية هذه الشركات إذا كان قرار الحل والتصفية صادراً من قبل الشركاء وقبل حلول أجل الشركة فإنه غير جائز إلا بعد إعلام العملاء.(٩٥) هذا شرط مهم جداً في شركات المحاماة؛ لأن علاقة العملاء ليست لحظية وتمتد لفترة قد تكون طويلة وذلك بحسب نوع الدعاوى والخدمات التي يسعى إليها العملاء؛ لهذا يفترض ضمناً أن يتم إعلام العملاء إذا كانت الشركة محددة المدة. كذلك انقضاء الشركات المهنية محكومة بالقواعد والأحكام المنظمة لانقضاء الشركات الواردة في قانون الشركات ولائحته التنفيذية سواء كان ذلك متعلقاً بشكل الشركة أو الأسباب العامة لانقضاء الشركات. وهنا لن يتم الإسهاب بشرح أسباب انقضاء الشركات، ولكن الغاية هي توضيح الأسباب الخاصة التي قد تؤدي لانقضاء شركات المحاماة. من الأسباب الخاصة لانقضاء شركات المحاماة توقف الشركة عن ممارسة نشاطها لمدة ستة أشهر، ويمكن تمديد المهلة لمدة مماثلة من قبل وزير

(٩٣) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة الكويتي، مادة ٣٠.
(٩٤) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة الكويتي، مادة ٣٣.
(٩٥) لائحة تنفيذية لقانون الشركات الكويتي، المادة ٤٨.

الصناعة والتجارة لتمكين الشركة من تجديد نشاطها.[٩٦] وحسب المادة ٢٢ من لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة في الكويت تنقضي الشركة إذا أصبحت الشركة مملوكة من قبل شريك واحد فقط لأي سبب من الأسباب، وذلك لأنه لا يجوز أن تكون شركة الشخص شركة مهنية، إلا أنه يجوز أن يتم تصويب وضع الشركة خلال ستة أشهر من خلال إدخال شريك أو شركاء جدد تنطبق عليهم شروط المؤسسين؛ وهنا يجب أن يؤخذ بالحسبان الشروط الخاصة بفئة المحامين الذين يجوز لهم أن يديروا الشركة، بحيث يكونون ممن يحق لهم الترافع أمام محكمة الاستئناف أو الدستورية أو التمييز. لكن إذا فقد الشركة جميع الشركاء أو فقدوا صلاحية ممارسة المهنة فلا بد في هذه الحال من انقضاء الشركة.

هناك وقائع قانونية أخرى قد يكون لها أثر على شركة المحاماة ولا تؤدي مباشرة لانقضائها لوجود عدد كافٍ من الشركاء الآخرين مثل التصرف الوارد على حصة شريك أو أكثر مثل حالة الانسحاب أو وفاة أو فقدان صلاحية ممارسة مهنة المحاماة. إذا كان اسم الشريك المتوفى أو المنسحب وارداً باسم الشركة يجب أن يتم تعديل اسم الشركة خلال ستة أشهر من تاريخ الانسحاب أو الوفاة، ويجوز للشركة الاستمرار بحمل اسمه بموافقته الكتابية أو موافقة ورثته الكتابية. وفي حالة وفاة بعض الشركاء لا يوجد ما يمنع من استمرار الشركة مع الورثة الذين تتوافر لديهم شروط ممارسة مهنة المحاماة وشروط تأسيس شركات مهنية للمحاماة.[٩٧] أما بالنسبة للشريك الذي يفقد صلاحية مزاولة المهنة فعنده مهلة ستة أشهر للتنازل عن حصصه أو أسهمه بالشركة للشركاء بعضهم أو جميعهم وذلك حسب الاتفاق أو حسب ما ورد في عقد الشركة، وإلا قامت الشركة باستردادها وتقوّم الحصص وتدفع قيمتها لذلك الشريك الذي فقد شروط المزاولة لمهنته. وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن التصرفات القانونية التي تجري على شركات المحاماة ويكون لها أثر على مصلحة الغير لا تكون نافذة إلا من تاريخ التأشير في السجل الخاص بالشركات المهنية لدى جمعية المحامين.[٩٨]

(٩٦) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة الكويتي، مادة ٣٤.
(٩٧) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة الكويتي، مادة ٢٩.
(٩٨) لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة الكويتي، مادة ٢٧.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث يمكن القول إن البنية التشريعية والتنظيمية لإنشاء وعمل شركات مهنية للمحاماة في الكويت كمبدأ عام مكتملة، ولكن هذه البنية القانونية يعتريها بعض العيوب تم الإشارة إليها خلال النقاش السابق والتي تحتاج لتدخل تشريعي لجعل أمر إنشاء شركات المحاماة وعملها أكثر يسراً وفاعلية. في نفس الوقت وجود بنية تشريعية لهذا النوع من الشركات هو بمثابة دعوة للمحامين حتى يأخذوا دورهم في مجال الخدمات بشكل يتناسب مع المستقبل وما ترنو إليه الدولة من تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال مشاركة القطاع الخاص لتنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل. من خلال هذا البحث تم مناقشة نظرية الشركة المهنية بشكل عام وفي المحاماة بشكل خاص من حيث المفهوم والتصنيف والمسؤولية المدنية لشركات المحاماة والشركاء فيها. كذلك تم مناقشة التنظيم القانوني لإنشاء شركات المحاماة في الكويت؛ وكذلك صور الشركات التي يمكن أن ترد عليها شركات المحاماة، وما ينطوي عليه كل شكل من الإشكالات التي تثور حوله في الواقع العملي.

من خلال هذا البحث كذلك تم توضيح بعض الإشكاليات القانونية التي تثار خلال تأسيس وعمل شركات المحاماة، وتمت الإشارة إلى النقاط التي تحتاج إلى تدخل تشريعي أو تنظيمي وقد تمت الإشارة إليها في عدة مواضع. ومن أكثر الأمور التي تكون سبباً في الإشكالات هو النظام الهجين والذي تم تبنيه من قبل المشرع الكويتي بالجمع بين القانون المدني والتجاري لإنشاء وعمل الشركات المهنية للمحاماة، حيث جعل الشركات المدنية للمحاماة تحت مظلة قانون الشركات على الرغم من أن موضوع الشركة هو موضوع مدني وأصحاب الشركة لا يكتسبون وصف التاجر بصريح النصوص القانونية ذات العلاقة. ما يمكن قوله هنا إن القوانين الكويتية بحاجة لإعادة النظر في النصوص التي تنظم الشركات المهنية بشكل عام، وبشكل خاص النصوص المنظمة لشركات المحاماة بما ينسجم مع الطبيعة الخاصة لمهنة المحاماة وأهميتها كأحد أجنحة العدالة، وبالتالي لابد من إخراجها من إطار القوانين التجارية وتنظيمها من خلال القانون المدني. وهذا ضروري لأن القانون التجاري مصمم بطريقة تتناسب مع الأعمال التجارية القائمة على فكرة المضاربة وما تتصف به من السرعة والائتمان؛ وهذا يتضمن التزامات خاصة تقع على عاتق التجار مثل الإفلاس والتقادم واستحقاق الفوائد، وهذه الأمور لا تنسجم مع مهنة المحاماة التي تعد من الأعمال المدنية.

النتائج والتوصيات

أولًا–النتائج:

- إن نظرية الشركات المهنية للمحاماة مطبقة في أغلب الأنظمة القانونية لما لها من فائدة عملية في جعل تقديم الخدمات بشكل مؤسسي منظم وقابل للتطوير من خلال تراكم الخبرات.
- إن تأسيس شركات المحاماة في الكويت محكومة بشكل رئيسي ومنظم من خلال قانون الشركات على الرغم من أن موضوعها هو القيام بعمل مدني، وهذا قد يؤدي إلى نوع من عدم الانسجام بين الشكل القانوني لشركة المحاماة وموضعها.
- لم يتبنَ المشرع الكويتي فكرة الشركات المدنية والتي يمكن من خلالها أن يتم تنظيم تأسيس وعمل الشركات المهنية بشكل أفضل وفصلها عن الشركات التجارية، وهذا يكون أكثر ملاءمة لموضوع شركات المحاماة.
- أجاز المشرع الكويتي تأسيس شركات المحاماة على عدة صور متباينة عن بعضها بعضاً، وهذا قد يثير الكثير من الإشكالات لاختلاف الوصف القانوني لأصحاب الشركة في كل نوع، وما يترتب عليه من اختلاف في نوع المسؤولية التي تقع على عاتق الشركة والشركاء.
- أضفى المشرع الكويتي صفة التاجر على الشركات المهنية للمحاماة على الرغم من أن موضوع هذه الشركات هو عمل مدني، وأن أصحاب المهن والمحامين بشكل خاص لا يكتسبون صفة التاجر بصريح النصوص التجارية، وهذا يؤدي إلى عدم الوضوح في حدود مسؤولية الشركاء.

ثانياً–التوصيات:

- أن يتم الاعتماد على أساس المعيار الموضوعي لتصنيف الشركات المهنية، بحيث تعتبر جميع الشركات المهنية شركات مدنية؛ لأن عملها هو عمل مدني، ويجب أن يكون هناك انسجام بين تصنيف العمل وتصنيف الشركة، وهنا لابد من وجود نص قانوني صريح يعتبر الشركات ذات الغرض المدني شركات مدنية.
- أن يتم حصر تأسيس الشركان المهنية بنوع واحد من الشركات لتوحيد الأحكام التي تنظمها وتنظم المسؤولية التي تقع على عاتق الشركة والشركاء، وعدم التشتت بين الصور المختلفة للشركات، وكذلك لتسهيل وتشجيع آلية التأسيس والرقابة على شركات المحاماة بشكل خاص والمهنية بشكل عام. وهنا يمكن

النص على حصر تأسيس الشركات المهنية بشركات التضامن حتى تبقى مسؤولية الشركاء قائمة ولا بأموالهم يكون لهم مجال للتملص من الأضرار التي قد تلحق العملاء، ويكونون مسؤولين بأموالهم الخاصة عن التزامات الشركة.

- إخضاع الشركات المهنية للقانون المدني كون عمل الشركة هو عمل مدني وأصحابها لا يكتسبون صفة التاجر والمسؤولية تكون خاضعة لأحكام القانون المدني، وذلك كما هو المنهج الذي تبناه المشرع البلجيكي وهو أن الشركات المهنية لا تعتبر تاجراً ولو كانت على شكل شركة تجارية وأن يطبق عليها أحكام المسؤولية في القانون المدني.
- عدم تحديد مسؤولية الشركة برأسمال الشركة فقط، بل يجب أن يتحمل الشركاء المسؤولية بأموالهم الخاصة بغض النظر عن نوع الشركة من أجل المحافظة على مصلحة العملاء. وهذه التوصية يستفاد منها إذا لم يتم تنظيم الشركات المهنية من خلال القانون المدني.
- يجب وضع أسس واضحة لكيفية تحديد قيمة بوليصة التأمين التي تطلب من أصحاب الشركة عند التأسيس لتفادي التعنت من قبل الجهات الرقابية سواء كانت وزارة الصناعة أو جمعية المحامين حتى لا يكون هذا المتطلب عقبة في إنشاء شركات المحاماة. والحل يكون بوضع نص يربط مقدار البوليصة بنوع الشركة التي يتم تأسيسها وبنوع المسؤولية التي يتحملها الشركاء، والحد الأدنى يكون في حال شركة التضامن، والحد الأعلى للبوليصة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة.
- يجب وضع الأسس القانونية المنظمة لتقديم بعض خدمات المحاماة الإلكترونية، وهذا أصبح واقعاً بعد جائحة كورونا، بحيث تنسجم التعليمات مع قوانين المعاملات الإلكترونية. وهذا يمكن أن يربط بقانون المعاملات الإكترونية ويسهل التقاضي عن بعد.
- بحث إمكانية السماح لبعض أصحاب المهن المنضمة مثل التدقيق المحاسبي للمشاركة في شركات المحاماة المهتمة بتقديم خدماتها للشركات التجارية؛ كون ذلك مرتبطاً بعمل الشركات التجارية وأحد شروط التأسيس لها، وهذا يؤدي لتسهيل تأسيس الشركات في الكويت، وحصر أكثر من إجراء لدى جهة واحدة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

كتب:

- السرحان، عدنان، خاطر، نوري، شرح القانون المدني الأردني: مصادر الحقوق الشخصية، ١٩٩٧).
- الملحم، أحمد عبد الرحمن، قانون الشركات الكويتي والمقارن، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠١٣.
- الشمري، طعمة صعفك، الوسيط في شرح قانون الشركات التجارية الكويتي وتعديلاته، الطبعة الثالثة.
- العكيلي: عزيز، الوسيط في الشركات التجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٧.
- بريري، محمود مختار: قانون المعاملات التجارية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.
- غصن، علي عصام، الشركات المدنية في القانون اللبناني، دراسة مقارنة، بيروت ٢٠١٠.
- ناصيف: إلياس، الكامل في قانون التجارة، الشركات التجارية الجزء ٢، منشورات عويدات بيروت ١٩٩٢.
- فكتور: خليل، شرح قانون الشركات الكويتي الجديد ولائحته التنفيذية وعلى ضوء آراء الفقهاء وأحكام القضاء، كلية القانون الكويتية العالمية، ٢٠٢٠.
- مرقس، سليمان، الوافي في شرح القانون المدني، الطبعة الخامسة ١٩٩٢.

أبحاث منشورة :

- عبد الجبار، زينة غانم. "استراتيجية تقنين موحّد للشركات المهنية في إطار أحكام الشركة البسيطة–العراق نموذجاً." مجلة العلوم القانونية ٣٣، ٢ (٢٠١٨): ٢٣٣–٢٧٥.

الرسائل الجامعية:

- أبو سرور، أسماء موسى. "ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية "، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٦.

- الأحمد، جهاد وحيد، المسؤولية المدنية للمحامي عن الخطأ المهني، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط الأردنية، ٢٠١٢.
- الرشيد: جمال عبد، النظام القانوني لتأسيس الشركات المهنية في القانون الاردني، دراسة مقارنة. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك الاردنية ٢٠١٣.

المراجع الأجنبية

- Armour, John, and Mari Sako. "AI-enabled business models in legal services: from traditional law firms to next-generation law companies?." Journal of Professions and Organization 7, no. 1 (2020): 27-46, https://ora.ox.ac.uk/objects/uuid, accessed on 20/6/2021.
- King'ori, David Wanjohi. "The Impact of the expansion of the big four on the legal services market and mid-sized law firms." (2018). https://su-plus.strathmore.edu/bitstream/handle, accessed on 22/6.2021.
- Morley, John. "Why law firms collapse." BUS. LAW. 75 (2020): 1399,https://law-economic-studies.law.columbia.edu/sites/default/files/content/docs/why_law_firms_collapse_11.0.pdf, accessed date 22.6.2021.
- Robert M. Buchholz, Cassidy E. Chivers, Noah D. Fiedler, Regulation of the legal profession in the United States: overview, 2021, https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/2-633-6340?transitionType = Default&contextData = (sc.Default), accessed on 23/6/2021.

القوانين:

- قانون الشركات الكويتي رقم ١ لعام ٢٠١٦ وتعديلاته لغاية ٢٠١٩.
- قانون التجارة الكويتي، مرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠.
- قانون تنظيم مهنة المحاماة الكويتي، رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم مهنة المحاماة في الكويت.
- قانون الشركات السوري المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

- قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته لغاية القانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٦.
- قانون تنظيم مهنة المحاماة اللبناني رقم ٧٠/٨ مع تعديلاته.

الأنظمة واللوائح التنفيذية:

- اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي قرار رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦.
- لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة في الكويت، قرار وزاري رقم ١٦١ لسنة ٢٠٢٠.
- قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي، مرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية (٣٨ / ١٩٨٠)، المادة ٥٤.
- القانون المدني الأردني لسنة ١٩٧٦.
- قانون الموجبات والعقود اللبناني صادر بتاريخ ١٩٣٢ ٠٣/٠٩، عدد الجريدة الرسمية ٢٦٤٢.
- القانون المدني السوري رقم ٨٤ لعام ١٩٤٩.
- القانون رقم ٢٠.٠٨ المتعلق بتنظيم الشركات المدنية المهنية للمحاماة المغربي.

The Legal Framework for the incorporation and operating of profssinal law firms in Kuwait between reality and hope Comparativ Legal Study

Dr. Mohammad Salem Alhihi

Abstract:

This paper is a comparative and analytical study about the legal conditions required for incorporating and operating professional firms in Kuwait, and the main discussion is about law firms. According to the Kuwaiti Companies' Law and its Executive Regulations, the establishment of professional companies by lawyers, medical doctors, engineers, and accountants is allowed. According to the law a professional firm is a firm that is established by two or more individuals working in the same formally recognized profession, which is regulated through special laws and regulations where the partners have to meet the official terms and conditions of practicing their profession. In order to encourage the incorporation of law firms in Kuwait the governments issued in 2020, the needed regulations. The paper explains the concept and classification as well as the forms of law firms in Kuwait. It explains the working mechanism of law firms in Kuwait and analyzes the major problems that may appear during the incorporation or the operation of law firms.

Keywords: professional service firms, civil firms, law firms, legal services.

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

The Legal Framework for the incorporation and operating of profssinal law firms in Kuwait between reality and hope Comparative Legal Study

Dr. Mohammad Salem Alhihi

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

No. 1, Vol. 47

Shaaban 1444 - March 2023